دراسات وآراء

في ضوء علم اللغة المعاصر - ٥ -

العامل النحوي

بين مؤيديه ومعارضيه
ودوره في التحليل اللغوي

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمايره

تقـــديم

بقلم: الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة انديانا ـ أمريكا

إنّ الظاهرة اللغوية معروفة بأبعادها المختلفة المتداخلة. فهي المعْلَم الأساسي المُميِّز للإنسان عن بقية الكائنات. وهي الوسيلة الأساسية للتفاهم والاتصال بين البشر. بالإضافة إلى ذلك هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته المختلفة بأبعادها المكانية والزمانية.

على مستوى البعد المكاني، يسجل الإنسان خبراته المتنوعة في بقاع الأرض الواسعة، فيقرأ العارف بالعربية أخبار بقاع الأرض المتنوعة من خلال الموقع الذي يعيش فيه. وهذا الأمر يجري على بقية لغات الأرض التي تملك وسائل إعلام مناسبة. إنّ اتساع رقعة لغة ما، محكوم بعدّة عوامل أهمها المستوى الحضاري للناطقين بتلك اللغة: ما هو دورهم في المجتمع البشري؟ أهم مستهلكون أم منتجون: مادياً وفكرياً؟.

إنّ الذي يحدث أحياناً، أنّ مجتمعاً ما، يأخذ دور القيادة الفكرية والمادية ويؤدّي هذا إلى استقطاب مجتمعات أخرى على المستوى الماديّ والفكري، فتبدأ المجتمعات المستوردة تمرّ في حالة استلاب حضاري تتفاوت ملامحه وسرعته، ولكن اللغة من أهم العلامات التي تلحظ فيها أطراف هذا الصراع بين المصدّر والمستورد، بين المعطي والاخذ، بين السالب والمسلوب.

ولعل في العربية خير مثال يوضح ذلك. فقد استقطب الفكر الإسلامي في العصور الوسطى بقاعاً متنوعة من المعمورة، وتبع ذلك، في غالب الأوقات، استقطاب لغوي، ولو إلى فترة معينة. وما قاله أحد العلماء الذين كتبوا بالعربية من أنه يفضّل أن يُهجى بالعربية على أن يمدح بالفارسية، يعتبر أفضل مثال لأبعاد ذلك الاستقطاب. والمكتبة العربية التي تمثل صرحاً شامخاً، رغم ما حلّ بها من نكبات، نتيجة ذلك الاستقطاب الذي أدى إلى أن تكون العربية أداة التعبير العالمية، فساهم الإيراني والتركي والإفريقي والأوربي في فترة ما، بجانب العربي في بناء هذه المكتبة وهذا التراث العربي الإسلامي الغني الخالد.

أما على مستوى البعد الزماني للغة فلا أظن أنه يحتاج إلى تعليق، فاللغة هي أداة الإنسان في تسجيل خبراته عبر الزمن وبدون اللغة المكتوبة لن تتوفر فرصة معرفة التراث الإنساني العامر في مختلف الثقافات العالمية.

لا شك في أن اللغة مَعْلَم بشري متعدد الجوانب، معقد التراكيب. لقد نالت الدراسات اللغوية اهتماماً واضحاً في مختلف العصور. اختلفت الطرق والأساليب التي تدرس بها الظاهرة اللغوية. لكن الأمر الثابت المحقق أنها متمثلة في مجموعة متداخلة من الأنظمة. فكلّ لغة بشرية تُستعمل في أداء وظيفة الاتصال الشفوي، وأحياناً الكتابي. اللغة ـ أية لغة كانت ـ تتكون من مجموعة من الأنظمة أهمها النظام الصوتي، ويتألف من عدد محدّد معين من الوحدات الصوتية الوظيفية، تتفاعل هذه الأخيرة بطرق منظّمة وتكوّن نظاماً صوتياً دقيقاً. وهذا النظام الصوتي يقوم بتوليد وصياغة المفردات، والمفردات بدورها تتفاعل من خلال نظام نحوي في أداء المعاني المتنوعة التي يحتاج إليها الإنسان في التعبير عن أهدافه وخواطره المتنوعة المختلفة.

هذه الأنظمة قد يفرّعها بعض الباحثين إلى عدد كبير أو محدد من الفروع وهذا في ذاته أمر غير جوهري، إنّ الأمر الجوهري هو تطوّر أساليب دراسة هذه الأنظمة على مرّ العصور. ففي كلّ حقبة زمنية، هناك معارف جديدة يكتسبها الإنسان ويضيفها إلى خبراته السابقة ويسعى في ضوئها إلى

مراجعة الماضي وفهمه وإعادة النظر فيه، وكذلك يسعى إلى المستقبل ويستعد لاستثماره. دُرست العربية في فترات متنوعة وكانت ثمرة هذه الجهود المتنوعة. ما تملكه اليوم من مكتبة تراثية تعدّ من أضخم المكتبات اللغوية المتخصصة في العالم. الخلاصة أن قولة عنترة: «هل غادر الشعراء من متردم» لا وجود لها في ميدان الدراسات اللغوية.

فعلى سبيل المثال فقط، تأخذ النظام الصوتي الذي كان يمرّ به الباحثون مروراً غير عميق - ما عدا حقل دراسة القراءات القرآنية - أصبح الآن ملتقى علوم الطب والفيزياء والحاسب الإلكتروني واللغة. كلّ هذه العلوم ساهمت وتساهم بنصيب واضح في وضع علم الأصوات في موضعه الحالي، الذي لا يقارَن بأيّ فترة سابقة.

تعتبر دراسة الهندسة الصوتية من أكثر الميادين تقدماً في حقل الدراسات اللغوية فقد صاحب التقدم العلمي الهائل لوسائل الاتصال الإلكترونية تطور سريع للوسائل التي تنقل الأصوات الكلامية عبر القارات عن طريق الأقمار الصناعية والاتصال بالكواكب السماوية، كما حصل قبل عدة سنوات عندما هبطت سفينة الفضاء على سطح القمر فالاتصال الصوتي الكلامي بين رواد سفينة الفضاء ومراكز الإرسال على الأرض قد تم نتيجة لتقدم الهندسة الصوتية الإلكترونية، وهذا الاتصال عادة يعتمد على حساب الذبذبات الصوتية ودرجة قياسها وكذلك على الزمن الذي يستغرقه إرسال الأصوات من مكان إلى آخر.

يتكون الكلام المنطوق في اللغة العربية من عنصرين مهمين أساسيين هما:

١ - الوحدات الصوتية الوظيفية وهي تسعة وعشرون صوتاً صامتاً والحركات القصيرة الثلاث - الفتحة، الضمة والكسرة - وما يقابلها من حروف المد الثلاثة. وعلى هذا يكون عدد الوحدات الصوتية الوظيفية للغة العربية خمسة وثلاثين وحدة فقط.

٢ ـ النمط التنغيمي ويتكون هذا المستوى الصوتي من النبر وشدة درجة الصوت وطوله.

وهذان المستويان يتفاعلان معاً تفاعلاً دقيقاً لتأدية الوظيفة اللغوية بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة كما يحصل في هذه الحال بين أبناء لغة الضاد.

يحاول عالم الأصوات فهم هذا النظام الصوتي وتحقيق عناصره بالطرق المتوفرة لديه في معمل علم الأصوات. وعلم الأصوات الأكوستيكي (الفيزيائي) يعتبر اليوم من أهم فروع التخصص في دراسة الأصوات ويركز على تحليل الموجات الصوتية ومعرفة ماهية خصائصها، حيث يدرس عالم الأصوات الكلام المنطوق بعد خروجه من الفم وتحويله إلى موجات صوتية فيزيائية. وتعتمد الدراسة الصوتية الأكوستيكية أساساً على استخدام الأجهزة الإلكترونية، ومن أكثر هذه الأجهزة المختبرية شيوعاً لتحليل الأحداث المكونة للكلام المنطوق في السلسلة الكلامية هو جهاز «مرسمة الطيف» ويسمى بالإنجليزية «الاسبكتروجراف Spectrograph». ووظيفة هذا الجهاز هي تحويل الموجات الصوتية اللغوية إلى صور طيفية مرئية، ويظهر الكلام ـ في هذه الصور ـ على هيئة تسجيلات بصرية مرئية ثابتة. إذ ترسم الصور الطيفية المرئية للكلام على أوراق خاصة حيث يظهر الكلام على شكل تخطيطات، وتكون هذه انعكاسات للجزئيات المكونة للغة الكلام المنطوق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تبرز أنماط النبر والتنغيم وشدة الصوت أيضاً. ولكل من هذه الجوانب الثلاثة قناة خاصة مزود بها جهاز الأسبكتروجراف آنف الذكر. فالتنغيم ينعكس على شكل خطوط أفقية متموجة الارتفاع والانخفاض. وجوهر علم الأصوات الأكوستيكي يتمثل إذاً بترجمة الأصوات اللغوية إلى صور طيفية مرئية.

من هذا المفهوم الجديد للدراسة الصوتية انطلق موضوع دراسة علم الأصوات وأصبح ينظر إليه بأنه دراسة علمية موضوعية بدأت تظهر وتستقبل وتدرس على مستوى العلوم الطبيعية الأخرى. ومن هنا نلاحظ اهتمام

المؤسسات المعنية بهندسة الأصوات في إستخدام وسائل أكثر فاعلية في نقل الأصوات بأمانة ودقة وإتقان من مكان إلى آخر. لقد إهتمت مثلاً أوسع شركة للهاتف في العالم ـ شركة بيل Bell للتلفونات ـ بهذا النوع من الدراسات حيث إنها تمتلك الآن أكبر المعامل العلمية المختبرية للدراسة الصوتية، والسبب في ذلك واضح لأن هذه الشركة من واجبها أن تعرف طبيعة الصوت بكلّ دقة وإتقان لأن نقل الصوت عبر الاتصال الإلكتروني للهاتف مبني أصلاً على أسس معرفة المدى الصوتي الأعلى والأدنى للأصوات البشرية، بالإضافة إلى معرفة مميزات وخصائص كلّ صوت من الأصوات البشرية. فإن إرسال الصوت عبر آلة الهاتف وعودته، له حدود وموازين وقوانين إن أختلت أختل الاتصال الهاتفي.

كذلك من المجالات التي استخدمت الدراسة الصوتية الأكوستيكية هو مجال القضاء، فكثيراً ما يستخدم آلة الأسبكتروجراف لاكتشاف هوية المتهم، خاصة ما يحدث عن طريق المعاكسات الهاتفية التي يعمد إليها بعض الأفراد ونستطيع اكتشاف الشخص المتهم وذلك بتسجيل أصوات بعض الأشخاص المشتبه بهم وبعد ذلك نأخذ نماذج من أصواتهم ونحلل تلك الأصوات ومقارنتها بصوت الشخص المتهم. فعالم الأصوات يستطيع عن طريق تحليل الأطياف الصوتية الوقوف على شخصية المتهم حيث إنه لا يستطيع الإنسان مهما حاول إخفاء خصائص صوته إذ لا بدّ أن تظهر المميزات الصوتية الشخصية بواسطة تحليل الأصوات اللغوية لذلك الشخص ويعتبر تحليل الأصوات بهذه الطريقة أدق من بصمة الإبهام المعروفة.

وخلال السنوات الست الأخيرة، أو بالأحرى منذ بداية عام ١٩٨١، ارتبطت الدراسات الصوتية الأكوستيكية ارتباطاً مباشراً بالحاسب الإلكتروني ونعتبر هذه الخطوة طفرة علمية كبرى لها مردودات علمية لم تتضح معظم جوانبها الإيجابية، ولعل من نتائجها الإيجابية العملية استخدامها لتعليم اللغات الأجنبية مثلاً، حيث يستطيع الإنسان الآن أن يحصل على آلة كمبيوتر في خزانتها ثلاث أو أربع لغات أو أكثر ومزودة، طبعاً بمفتاح لكل لغة يظهر

على شاشتها الصغيرة المترجم للغة المطلوبة مصحوبة بالصوت. إنّ توفر آلة بهذا المستوى من الدقة أساسة التقدم الإلكتروني واستخدام نتائج الدراسات الصوتية الأكوسيتكية في هذا المجال، وإن استعمال نتائج هذا النوع من الدراسات التي ارتبطت بالحاسب الإلكتروني تقريباً لا حد لها.

إنّ المكتبة اللغوية العربية الحديثة، ما زالت غضة حديثة العهد بكثير من التطورات اللغوية المعاصرة. والوقت قد حان للجهود العلمية الجادة التي تحاول سدّ ثغرة مهمة في حياتنا اللغوية بخاصة والثقافية بعامة والتي ستكون لبنة وركيزة في مستقبلنا الثقافي.

فقد استطاع الدكتور عمايرة في كتابه السابق «في نحو اللغة وتراكيبها» أن يبلور رؤية جديدة في التحليل اللغوي تخدم اللغة العربية فيستطيع المحلل اللغوي أن يحلل التراكيب اللغوية ليصل إلى كنه المعنى فيها، وأن يتعامل مع الكلمات في التركيب على أنها المباني التي تتدفق جملة، فيدرك المتكلم غرضه من تركيبه، ويعرف السامع حدود مقصود المتكلم ومراده. فقد كانت التفاتة الدكتور إلى ما يسميه عناصر التحويل، الترتيب والزيادة والحذف والتنغيم والحركة الإعرابية، تحويلاً للنظرية التوليدية التحويلية إلى مسار جديد يختلف عمّا كانت عليه، وتنطبق على اللغة العربية في البحث عن المعنى من غير إهمال للحركة الإعرابية، ولعل من أهم ما يسمو بما يراه المؤلف في مناهج البحث عن المعنى اهتمامه بالحركة الإعرابية، فالحركة عنده ركن من التركيب اللغوي لا يقل عن أي مبنى من مبانيه، ولكنه بحث فيه تخريج جديد للحركة الإعرابية وتبرير وجودها في كل تركيب، فالجملة تنتقل من بنية أولية محايدة إلى بنية عميقة بأن يدخلها عنصر من عناصر التحويل، وبذا يعطي المؤلف القيمة الحقيقية لنظام ترتيب الكلمات في الجملة بحثاً عن المعنى، وكذلك الزيادة، وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، وكل زيادة تقتضي حركة إعرابية تؤخذ من الباب الذي تنتمي الكلمة له تمثلاً صرفياً له، ويبقى الحكم باسم الجملة كما كان في صدر أصلها وهي بنية سطحية ولكنها محولة، وبالحذف استطاع المؤلف أن يبين الغرض البلاغي الذي امتازت به العربية على كثير من اللغات.

وإن محاولة تطبيق هذا المنهج وهذه الرؤية في التحليل اللغوي في النصوص الأدبية الرفيعة الأسلوب سيمكن الباحثين من تذوق تراكيب العربية، ومن وضع بذور نظرية نقدية لا تبتعد كثيراً عن جوهر التراث، بل تضع التراث في ثوب جميل رائع، نسج خيوطه عبد القاهر الجرجاني وابن جني والفراء ومن قبلهم الخليل وسيبويه. ومع قلة المؤلفات التي سطرت في التراكيب اللغوية في اللغة العربية، فإنني أرى أن كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» يمثل نقطة هامة في التحليل اللغوي ومنهجاً رائداً في ربط المبنى بالمعنى، وبحثاً طريفاً في إبراز القيمة الدلالية للظواهر التي يجيء عليها التركيب بعامة والحركة الإعرابية بخاصة، فهو منهج لا يتنكر للتراث، بل يخدم الصالح منه ويبرزه أمام القائلين بعدم صلاحيته في عصر أخذت النظريات اللغوية الحديثة بعقول الباحثين ببريقها فانصرفت بهم عنه، ولعلي لا أبالغ إن قلت إن هذه الرؤية وهذا المنهج يقف سامقاً أمام النظريات المعاصرة، بل ويقوم على استيعاب عميق لها لخدمة العربية وتراثها.

بعد أن صدر كتاب «في نحو اللغة وتراكيبها» للدكتور عمايرة كنت أنتظر أن أرى من مؤلفه تطبيقاً على أبواب المعنى في النحو العربي، فجاءت تلبية هذا التطلع في صنو هذا الكتاب، في الكتاب الذي نكتب هذه السطور تقديماً له سلسلة «في التحليل اللغوي»، جاءت تلبية تطبيقية تحليلية تبين أن بلور المنهج يمكن أن تأتي بثمار يانعة ناضجة. فطبقها المؤلف على أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي وأسلوب الاستفهام، وهي أكثر الأساليب شيوعاً في الاستعمال اللغوي قديمه وحديثه، فتناول الكتاب أهم الأنماط التي يأتي فيها كل من هذه الأساليب وحللها تحليلاً يجعلها تتدفق حيوية وحياة، مبيناً قيمة الكلمة في التركيب، وموضحاً المعنى فيه، وبذا فإن هذه نواة لإعادة تصنيف أبواب النحو العربي لتحقيق المعنى، والمعنى ـ كما هو معلوم ـ غاية الغايات بين المتكلم والسامع، فيحقق بها المؤلف ما كان يصبو إليه كثير من الباحثين، تأتيه الإعادة وينساق له التصنيف خطوة خطوة في سلاسة رائدة.

ولعل من أبرز ما يميز هذا المنهج الوصفي أن صاحبه قد أدرك أبعاده

فساقه بعبارة قويمة قوية بعيدة عن وعورة القدماء وعن سقطات المحدثين، مستوعباً للقديم والحديث استيعاباً يشير إليه توظيف الحديث لخدمة القديم. وإن تطبيق ذلك على عدد كبير جداً من آيات كتاب الله المبين، وهو أرفع أسلوب بياني عرفته البشرية، وتطويع هذا المنهج لوصف كلمات كل آية وارتباطها بموقعها في التركيب ومعناه، لهو أكبر دليل على صحة المنهج وسلامته، وهو منهج لو أتيح التعامل لأهل الكوفة بمنهجهم الذي نهجوا في القرن الثاني للهجرة ولو أتيح التعامل به، وربما وصل إلى شيء من مثل هذا التصنيف.

ولي أمل كبير أن نرى تحليلاً لبقية أبواب النحو العربي يجمع فيها المؤلف شتات أبواب المعنى في مكان واحد، فلا تختل الحركة الإعرابية، ولا تضيع قيمتها الدلالية، ولا تذهب الكلمات خدماً للقاعدة منصرفة عن المعنى، فيجمع فيه ما يفيد الشرط، والنداء، والدعاء، والرجاء والاستثناء، كل باب وما فيه من مبانٍ، ثم يحللها تحليلاً وصفياً، معتمداً على المعنى وطرائق تحليلية وسبل الوصول إليه، مراوحاً بين الوصف والمعيار، وبين القاعدة وما جاء في لغة القوم الذين وضعت القاعدة لتعين من شاء أن يحذو حذوهم على ذلك.

فتعتبر الدراسة الجادة التي أنجزها الأخ الدكتور خليل عمايرة - في رأيي - من النوع الذي نحتاج إليه، فهي تضع القارىء أمام تصورات عميقة لدراسة اللغة تستند في جذورها إلى تراث راسخ وتستقصي الجديد من مصادره الأساسية. وفي الحقيقة أنها أكثر من نقل لنظرية قديمة أو حديثة، إنها تفاعل مع كليهما ومحاولة جادة للإضافة، وهذا الأمر واضح من خلال هذا الكتاب والكتاب السابق له وفي نحو اللغة وتراكيبها، وإننا بحاجة ماسة لدراسة تحليلية متفحصة عميقة تنير الدرب للباحث المتخصص والطالب الجاد والقارىء المطلع في هذه المرحلة من حياتنا الثقافية، نحن بحاجة إلى اجتهادات علمية في مختلف الميادين وغير محصورة في رأي واحد قديم أو حديث، وكما هو معروف، من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر.

فالمؤلف قد خبر هذا التراث خبرة واضحة من خلال المراجع العديدة التي يستشيرها موافقاً أو محاوراً أو معدلاً أو رافضاً، وكذلك فإنه قد استوعب الحديث بشكل جلي، مع أنه في تراكم مستمر سريع، مدرسة تلد مدرسة وباحث ينجب باحثين مساندين أو معارضين.

أكرر إعجابي وتقديري بجهود الأستاذ خليل عمايرة، وآمل أن يستمر هذا العطاء، وأن يفيد منه الباحثون الآخرون.

والله الموفــــق

الدكتور سلمان العاني
أستاذ علم اللغة واللغة العربية
جامعة أنديانا
أمريكـــا

مقـــدّمة

لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربية القدماء ـ رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم ـ دعائم الدرس اللغوي،في أصواته وصرفه ونحوه ودلالاته ومعجمه،لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلّمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من اللّحن، وليحذو من ليس بعربي حذو العرب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبّر كما يعبرون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين،والمنهج الذي ساروا عليه،أصبح ـ في ما بعد ـ حرفة احترفها من كان يريد لهذه اللغة ما أراده لها النفر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، فدخلت فيها زيادات فيها الغث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع إلى الأربعينات من هذا القرن، تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العامل، تأييداً له أو ثورة عليه.

وكان من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية محدودة، كما جاء عن تلميذ سيبويه قطرب (محمد بن المستنير)،واتخذ قسم آخر منها صبغة المنهج المتكامل في النقد،ولم يمهله قدره ليضع منهجه في البناء متكاملاً كما كان في النقد، ويمثل هذا بوضوح ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، أحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري). وقسم آخر من العلماء صرف همه لمحاربة الحركة

الإعرابية فوجهوا جهودهم إلى مناصرة العامية لتعلو على الفصحى، يدثرون دعوتهم،تارة بالرغبة في التيسير النحوي،وأخرى بالتيسير في الإملاء والخط، وثالثة بالإيهام بدفع الأمة (المتخلفة) إلى مدارج الأخذ بالحضارة وأسبابها بالتخلي عن كتابة العربية بالحروف العربية والانصراف إلى الحروف اللاتينية.

وما أن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي ـ الرد على النحاة ـ في طبعته الأولى،بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، حتى أخذت الرغبة في التأليف في التجديد النحوي تتوالى، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذا الكتاب،إلى أن انصرفوا عنه إلى الأخذ بالمناهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً.

كان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، والمحاولات التي وجهت إليها وزارة المعارف من مصر بدعوى تيسير النحو، وما أثارته هذه المحاولات من ردود يُعدُّ من أبرزها المنهج الذي رسمه عبد المتعال الصعيدي في حلقات متابعة جمعها أخيراً في كتاب أسماه: النحو الجديد، ويجمع فيه بالإضافة إلى محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين الخولي ـ وقد نشرت في كتابه مناهج تجديد ـ ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات أخر.

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة) لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخر، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء النحو كبيرة، أو فلنقل: الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أطرها الرئيسة، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمناهج اللغوية الحديثة، ومحاولته الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجود وأقوى.

ولعل أنضج محاولة ـ بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء المجددين في بلاد، الشام وفي مصر ـ هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه:- (اللغة العربية مبناها ومعناها)، فتركت هذه المحاولة ـ لما فيها من عمق الصلة بالتراث العربي القديم وقوة

الاطلاع على المناهج المعاصرة في منقالها عند الغربيين - أثراً بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس.

وقد كان أمراً طبيعياً أن يقف في وجه المجددين عدد من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق منها بالتراكيب، وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قضوا زمناً ليس باليسير ولا بالقصير يثقفون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، فإن تخلوا عنها فإن ذلك يدفع خيالهم إلى أن ينسج لهم حكاية تختلف ألوان خيوطها وتتعدد ومضمونها واحد:

(انّ في ما يأتي به ربائب الخواجات!!!! ما يقطع علينا لمسيلب الرزق!) فيحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على ألسنة الناس ليتهموا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل، أو سخيف أو مغرض، أو ربيبة مستشرق، أو حتى خارج على الدين مارق!!!!

وتبدو في أيامنا هذه فئة أخرى تقف على الطرف الآخر فترى في انتاج أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل... فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفذاذ، ويقدّسون ما قال به سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم. تناصر هذه الفئة فئة رعناء - ونحمد الله أنها قليلة - رعناء هوجاء كانت قد اطلعت على شيء يسير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى النزر اليسير مما جاء في مصنفات الغربيين؛ فأخذت تهاجم كل جديد وتجند من نفسها عدواً أرعن لا يرده عن القاء التهم مبدأ ولا يصدهم عن تلفيق التهم إيمان، وذلك كله لأن ما يجود الله به على غيرهم لم يكن قد هداهم له.

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العربية، نجمع فيه بين المبنى والمعنى، فلا نغفل الحركة الإعرابية ولا سبل تبريرها، ولكنا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل، وإن كنا لا نغفلها - فقد أوردنا نظرية العامل عند القدماء مستقاة من

مصنفات أعلامهم وأساطينهم، ثم أعقبناه بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه نافعاً للغة العربية من المنهج الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما جادت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في الغرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأود هنا أن أكتب كلمة مودة نابعة من القلب إلى نخبة نابهة من طلابي، صلتهم بالتراث تمثل جذوراً عميقة بعيدة الغور، يدرسون وينقبون ويمحصون، وأخذهم من الحديث يشير إلى إدراك بعيد الأبعاد لما يأخذون وما يدّعون، فاكتب إليهم كلمة مودة ضارعاً إلى الله أن ينفع بهم، فيقفوا موقف العطاء، إنهم أقلام واعدة حقاً، إلى من هم في مقام أبنائي، إلى: عاطف فضل محمد خليل، وحسين قزق، ومصطفى سغلدون، وبلال فتحي سليم، والباحثات الجادات: نسرين محمد فائق، وفريال حسين حسن وميسون محمد سالم.

اللهم إنّا نسألك السداد في القول والعمل

أبو معاذ

أربد - الأثنين ١٢ / ربيع الأول / ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٥

دليل الرموز الواردة في هذا البحث

⟸	=	تؤدي، أو تتحول إلى.
∅	=	رمز المجموعة الخالية.
	=	كلمة محذوفة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحويلي.
	=	Zero Morpheme
ك	=	عنصر توكيد.
ر	=	عنصر نفي.
ض	=	ضمير.
م	=	مبتدأ
خ	=	خبر
ف	=	فعل
فا	=	فاعل
فا ك	=	فاعل متقدم لغرض التوكيد.
مف	=	مفعول به
مف ك	=	مفعول به مقدم لغرض التوكيد.

$\subset$ = تتضمن.

الجملة النواة = الجملة التوليدية = الجملة الأصل = الجملة المنتجة.

ض = ضمير عائد للتوكيد.

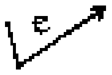 = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم.

البؤرة = الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

الجملة التحويلية= الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل
= المعنى العميق.
= المعنى المقصود أو الدلالي.

.... A، B، C= مجموعات

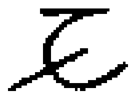 = تجزئة

R = رمز العلاقة.

ش = الإطار الكلي للجملة = الاستغراق الكامل

شَ = الإطار الجزئي.

$\vdash$ = رمز الفرضيات على الشمال يؤدي النتيجة على اليمين.

$\neq$ = لا يساوي

U = التلازم أو الاتحاد.

الباب الأول

منهج وصفي
في
التحليل اللغوي

الخليل بن أحمد وعلل النحو

«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي، أنه علة لما عللته منه فإن اكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها».

يقول الزجاجي: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمة الله عليه».

الايضاح في علل النحو ص ٦٥ ـ ٦٦.

ونقول: وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتدبره علماء العربية المحدثون، فيجدوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جعلنا الله على دربهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية التي يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع،[1] وتخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية. وبهذه الصفات تتميز لغة عن أخرى[2]. وتكون هذه الأصوات في نشأتها الأولى اعتباطية في ارتباطها بغيرها لتكوين اللبنة الرئيسة في اللغة(المبنى الصرفي) أو المورفيم، فالصوت المفرد لا دلالة له في نفسه في معزل عن الأصوات الأخر التي يتحد معها لتكوين الكلمة، فالصوت «راء» في الكلمة «ركض» لا قيمة له ما لم يتحد مع بقية الأصوات في الكلمة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة؛ إذ بغيره لا تحمل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركض». ويكون اتحاد هذه الأصوات وتواليها في تشكيل صوتي [Phonological system] اعتباطي كذلك. فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الضاد في الكلمة «ضرب»[3] في آخرها بدلاً من أولها، أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء يلي صوت الضاد، أو جعل بديلاً آخر لصوت الباء، وأطلقها للإشارة إلى معنى حدث الصفع، لما كان في ذلك ضير أو فساد. ولكنا نستعملة نحن كما استعمله المستعمل الأول سابقاً. ويعد هذا الاتحاد الاعتباطي يرتبط قد

(1) Block and Trager, out line of Linguistic analysis. P. 5

(2) انظر: تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١١٣.

(3) انظر: دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ٩٢.

المبنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه، فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجازي أو سياقي، غير قابل للخروج على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال، وتحددت لصيغة موازين معينة، يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورود في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من دلالات أخذت حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها واشتقاقها وتصريفها. وتتكون اللغة عادة من المعاني التي نصل إليها من اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجازية. ويكون هذا الاتحاد في إطار يقصد به نقل معنى يحسن السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل في آن واحد وفي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى «المعنى الوظيفي»، وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شغلت دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، النحاة والمناطقة والفلاسفة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً. فمنهم من نهج منهجاً معيارياً اعتمد فيه على استقراء عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثم أخذوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب فيها. ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتماثل منها، لوضع قاعدة نحوية تنطبق عليه وعلى ما جاء مقيساً عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق الأول إلى دراسة المتماثل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها، أو على قسم كبير منها، وما جاءهم مخالفاً لتلك القواعد عدوه خارجاً على القاعدة، شاذاً، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووضعوا له قاعدة، ويعللون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية العامل، وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة، وعمل كل منها، وكان القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطائه المبرر المقنع له. فقالوا: مفعول لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً، وقالوا: منصوب بأن مضمرة بعد [illegible]

وقالوا: فاعل لفعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوعاً ﴿إذا السماء انشقت﴾(١)، ومفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده إن كان الاسم بعد أداة الشرط منصوباً مثل: إن زيداً لقيته فأكرمه. [illegible]

أما الفريق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، ويستنبط قاعدة مرنة تعتمد على الشواهد التي تصل إليه فإذا وجدوا أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر كما يتقدم المفعول به ويتأخر، وأن يلي الأداة مرة اسم ومرة فعل، من غير إسراف في اللجوء إلى القياس والتعليل أو التأويل، وربما كان دي سوسير من أوائل الباحثين المحدثين الذين وجهوا البحث نحو محاولة وصف الظواهر اللغوية في زمان معين ومكان معين، وذلك بعد أن كان ماثيوس قد وجه اهتمام الباحثين لها ولكنه لم يقطع فيها بما يمكن أن يعد وجهة نظر أو نظرية تعتمد في التحليل اللغوي. فأراد سوسير أن تدرس ظاهرة لغوية معينة في بيئة زمنية ومكانية محددة، لأن الانصراف عن أي من نقطتي التحديد هاتين يبعد الباحث عن الدقة في النتائج، لأنها تقوم على أسس ليست قوية. فلو حصل اختلاط بين عدد من القبائل، فإن ذلك يعني دراسة ظاهرة مختلطة مشوشة وليست ظاهرة واحدة نقية، ولو حصل اختلاط زماني لأدى ذلك إلى دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يجري عليها من تطور [illegible]

ولما كنا ندرس الظواهر اللغوية في اللغة العربية، الظواهر التي وصلت إلينا عن العرب القدماء، مختلطة زماناً ومكاناً. فقد وصلتنا الشواهد اللغوية عن العرب من قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ومن

---

(١) الانشقاق : ١ [illegible]

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل ينتمون، ووصلتنا الشواهد مختلطة من الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي وبعض من عاشوا في عصر بني العباس، لما كانت الشواهد التي تعرسها مختلطة كما ذكرنا، فإنه ليس من المهام اليسيرة أن يقوم باحث بتنقيتها زماناً أو مكاناً، وعليه أن يتجه لدراستها كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير إسراف في تعليل أو تأويل أو قياس.

لذا فإننا نوجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية - أو للدراسة قسم منها، يمكن أن يكون منهجاً لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن العامل والتعليل والتأويل. فنعتمد في المنهج الوصفي على النظر إلى المكونات الرئيسة في الجملة على أنها مبانٍ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية فروعاً جاءت لإضافة معنى معين على الجملة. وإن لكل من المكونات الرئيسة موقعاً أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه لمعنى في ذهن المتكلم. وقد يكون الوصول إلى الغرض الذي يريده المتكلم عن طريق أحد العناصر الرئيسة في الجملة، أو التغيير في تنغيمها، أو عن طريق الحركة الإعرابية[1].

ويقتضي المنهج الوصفي - في ما نراه - أن ننظر إلى الحركة الإعرابية المذكورة على أواخر الكلم في الجملة، فنصفها ونبين دورها في المعنى والمبنى. أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث ولا بالباحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له. نقول مثلاً: أكرم المعلم التلميذ. فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوضع الحركة الإعرابية، إذ بوضعها يمكن أن يقدّم المتكلم الفاعل على المفعول أو يؤخره دون لبس في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا يستقيم المعنى.

ونقول : علي مجتهد

محمد رسول

---

(١) فصلنا ذلك في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

ثم تدخل عليها أحد النواسخ فتصبح:

كان علي مجتهداً

إن محمداً رسول

فلا يكون للحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكان، على الخبر في الجملة الأولى، وحركة اقتضاء على المبتدأ في الثانية - دون أن يتغير واقعها مسنداً أو مسنداً إليه. فـ (علي) هو المسند إليه و(مجتهداً) هو المسند في الجملة الأولى، و(محمداً) هو المسند إليه و(رسول) هو المسند في الجملة الثانية. وما تغيير أسماء هذه الألفاظ في الجمل ذاتها إلى اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، إلا انصراف إلى المبنى على حساب المعنى. وإلى المعيار من غير اهتمام بالوصف. إذ إن الجملة أصلاً للاخبار، فدخلت عليها (كان) في الأولى لتنقل الخبر إلى الزمن الماضي، الذي يفهم منها ضمناً نفيه عنه في الحال. أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد بإن. ونقول:

هذا مجتهد

كان هذا مجتهداً

إنّ هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكنا نعمد إلى تقديرها خضوعاً للقوانين المعيارية التي تنص على إن المبتدأ يكون مرفوعاً وعلامة الرفع الضمة في المفرد، ولما لم تظهر عليه هذه العلامة قدرت تحقيقاً للقاعدة. وهكذا في الكلمة ذاتها بعد (إنّ) وجب أن تنصب وعلامة النصب في المفرد هي الفتحة. فقدرت اللفظة (هذا) في محل نصب. ونقول:

إن تدرسْ تنجحْ

فتظهر السكون على آخر الفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) ونقول:

إن تدرسْ فأنت ناجح

فتظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي يقدر أنها وقعت موقع الجواب في الجملة السابقة.

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر واضح في المعنى ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا بد من الأخذ به وعدّه ركناً من أركان اللغة العربية بغيره لا تستقيم[1].

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، وهذه يجب الأخذ بها وعدّها من أركان سلامة المبنى قياساً على ما جاء في

---

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين من المتسلقين الذين لا يتورعون عن نهش أعراض الناس للوصول إلى عرض رخيص، وعرض دنيوي حقير، أننا ننادي بالتخلص من الحركة الإعرابية في اللغة العربية، وأنا على يقين أنهم رأوا أننا عقدنا فصلاً كاملاً للحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» ولكن عمى البصيرة دفعهم إلى ما يترتب عليه ما يظن بأنه عمى البصر، وصدق رب العزّ إذ يقول:

﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

فهذه قضية بالنسبة لنا تتصل بعقيدتنا التي لا نفخر في هذه الدنيا بشيء فخرنا عند تحقيق جزء يسير جداً منها فضلاً عن الحفاظ على كتاب الله ولغة التنزيل، ولكن سيزول عجبنا وعجب القارىء إن علمنا أن هذا النفر المتسلق قد عد كبار العلماء من السلف الصالح كابن تيمية ومن هم في مستواه عدّهم من عصابة «المافيا» «من الكافرين»!!! وعد (الوهابية) رديفاً للبهائية!!!.

ولمزيد من التفصيل في القيمة الدلالية للحركة الإعرابية ارجع إلى مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها» الفصل الثالث، ونرى أن نقتبس شيئاً يسيراً مما أثبتناه هناك: «... فالحركة الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص المعروفة فيها، وكان لهذه الحركات معان في نفس العربي المتحدث العربية على سجيته، ولم ينقل عنه شيء من أسماء العلل التي جاء بها النحاة فيما بعد لأغراض تعليمية في بداية الأمر» ص ١٥٠.

ونقول في ص ١٥٤ : «... فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا محاولة لتبرير هذه الحركات، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع النحاة».

وجاء ص ١٥٥ : «... الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصيلة فيها، ينطق بها العربي ليفيد معنى معيناً، ثم يغيرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديداً، وليس كما يرى بعض الباحثين...، فقد كان عمل النحاة الأول وضع وصف هذه الحركات وكيف تنطق بها العرب».

لغة لسان العرب، ولا يجوز إسقاطها، إذ إن إسقاطها يعد مخالفة لركن رئيس من أركان المنهج الوصفي، وهو القياس اللغوي؛ لأنه القياس على ما جاء عن أصحاب الفطرة اللغوية السليمة.

وغالباً ما يكون هذا النوع من الحركات، حركات اقتضاء لكلمات تدخل على الجملة التوليدية، كما في النواسخ (ما يسمى بالأفعال والحروف) وأفعال المقاربة والشروع والرجاء، والجوازم، وغيرها من عناصر التحويل بالزيادة[1].

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذي لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، فإن القول به ضرب من الترف الفكري وإسراف في مجاراة القواعد والقوانين المعيارية، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يفيد منه المبنى شيئاً.

ويقتضي المنهج الوصفي - فيما نرى - أن ننظر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المحسوسة أو المجسدة لفكرة في الذهن، ولما لم يكن من اليسير وصف الفكرة في الذهن فإننا نرى أن نصفها من الجملة المنطوقة بوصف ما يجري في الدوال للتعبير عما يراد أن تكون عليه المدلولات، والدال والمدلول يكونان في جملة أصل وأخرى فرع، وقد تكون الجملة الأصل جملة فرعاً في النموذج اللغوي المراد تحليله. ولنصل إلى دقة في الوصف (وصف المعنى)، نرى أن الجملة لها بنية رئيسة نسميها الجملة النواة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرى عليها تغيير، ويكون التغيير بأحد عناصر التحويل، أو بأكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور في المعنى. فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالبنية السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتخضع لقواعد الأطر الرئيسة في البناء الجملي، أو في بناء الجملة، والتي نسميها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدخلها

---

(1) سنفصل القول فيه بعد قليل، ولمزيد من التفصيل انظر الفصل الثالث من كتابنا في نحو اللغة وتراكيبها.

عنصر من التحويل فتصبح جملة تحويلية، وترتبط بالبنية العميقة، وهذه ترتبط بالمعنى الذي يود المتكلم أن يصرف بناء الجملة له، وتخضع لقواعد التحويل وقواعد التحويل، تبرز فيها بدرجة رئيسة وصف الحركة الإعرابية ذات المعنى وذات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللغوي، وهو القياس على ما جاء عن العرب، لتأخذ الجملة اسمها من الوضع الأصل الذي يجب أن تكون عليه اسمية أو فعلية، ليتسنى رصد ما يجري فيها من تحويلات بتقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف . . . تتصل بالمعنى(١).

---

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين ممن لا يزيد علمهم على مجموعة من الشتائم، وممن نسأل الله أن يرد عليهم صوابهم، أننا نعتقد في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» نظرية تشومسكي ومناهجها ولكننا عند التطبيق نتبع خطوات تشومسكي لنسير عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة. ولم نأت بكلمة واحدة تختلف عن تشومسكي. فلا غرابة في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن جهلاء بما يقوله تشومسكي وبما نقوله نحن. ولا نعني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل، ومعاذ الله أن يكون منا ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن الجهل يكمن في أن يتصدر المرء للحديث أو قل للتدريس وإعطاء الرأي!!!!! في شيء يجهله تماماً، ولم تكن له معرفة بشيء من آراء العالم الأمريكي إلا ما كتبناه في الفصل الثاني من كتابنا المذكور!!!.
ونرى هنا أن نبين قسماً يسيراً من الفرق بين وجهتي نظرينا، وإن كنا نتفق على أننا نكتب آراء تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب، وما الكمال إلا لله الواحد الأحد.
ونرى إن من المفيد أن نضع هنا ما كنا قد أثبتناه في كتابنا تحت عنوان «مصطلحات لا بد من توضيحها»، لنبين الفرق بين ما نراه وما يراه تشومسكي، وإن كنا قد أخذنا مما قاله هذا العالم الأمريكي، وقد سطرنا اعترافنا بذلك في مكانه. ولكن أنى لمغلق من الأسوار، علمه الشتائم، وطبعه العدوان، وخلقه نهش أعراض الناس، وديدنه الغرور والتغرير، وقوته التبجح . . . أنى له أن يفهم هذا؟!!!!! أنى له أن يفهم هذا وعلمه لا يزيد على كلام (مهوش) جمعه من مقالات لا صلة لها بالتخصص كما يصرحون هم أنفسهم بذلك؟! وها نحن نبين شيئاً مما بيننا من فروق:

فروق وتوضيح

بينا فيما سبق ما نقصده بالجملة التوليدية أو النواة أو المنتجة، وقلنا: بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبينا الأطر الرئيسة للجملة النواة، والمعنى الرئيس الذي تنتظم له الكلمات في جملة نواة، اسمية أو فعلية، وفصلنا القول في أن أي تغيير في الجملة النواة يحول الجملة إلى جملة تحويلية، وبينا عناصر التحويل التي تدخل الجملة فتؤدي إلى تحويل في المبنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وفصلنا القول في =

كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتعاونها للوصول إلى المعنى الدلالي التي تفيده الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المعيار القائم على الوصف ما يجنبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يعدّه تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته - كما أوضحناه في موضعه - فيرى تشومسكي أن على السامع أن يجتهد للوصول إلى حدس المتكلم الذي يُعد ركناً أساساً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إننا إذا وضعنا معياراً نبين فيه تحول المعنى من جملة إلى أخرى مأخوذاً من اللغة وقياساً على ما جاء عليها على ألسنة المتحدثين بها سليقة، فإن ذلك سيغني عن البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من اليسير الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل سابير E. Sapir جاهداً لتعيين الطرق أو تجميعها للوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة بخاصة من أهم ما ثار عليه زميله بلومفيلد L. Bloomfield، مبيناً أن البحث عما في نفس المتكلم يزج بالباحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تفيد البحث اللغوي، بل تبعده كثيراً عن الوصول إلى المعنى الكامن في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اعتماداً على ما فيها من أصوات ومبانٍ صرفية تنتظم في تراكيب نحوية، ونرى بعد ذلك أن علينا أن نوضح ارتباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن نبين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصلته بالصورة الذهنية الكامنة في ذهن المتكلم.

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يقصده، فيعبر عنها بجملة يمكن أن تدرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوضحناها سابقاً - وتكون جملة خبرية بسيطة لا تركيز فيها على شيء وإنما يهدف منها المتكلم أن ينقل خبراً يوصله إلى السامع، وبذا فإن الجملة النواة ترتبط بها البنية البسيطة للفكرة، ونحن نسمي هذه خلافاً لما تسميه تشومسكي «البنية السطحية» S. S. Surface Structure، ولا نقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تعبير نقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير إلى معنى محول من المعنى اليسير، أو إلى المعنى المركب، وفي هذا نقطة اختلاف جذري عما يذهب إليه تشومسكي، فالجمل:

علي مجتهد

محمد رسول

يجتهد علي

بلّغ محمد رسالته

جمل توليدية تحمل خبراً أو معنى قريباً S.S، ولكنها إن دخلها عنصر من عناصر التحويل، فإنها تتحول في مبناها إلى جملة تحويلية وفي معناها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو.... فنقول:

إن علياً لمجتهد

والله إن علياً لمجتهد.

محمد الرسول.

علي يجتهد.

..... الخ

فنقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلها، وهكذا يجب أن يفهمها السامع، فلو سمع السامع مثلاً: علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عناية واهتماماً به، وإن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد اختار ترتيباً كان ينبغي أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الأولى (التوليدية أو النواة أو المنتجة) بنغمة صوتية صاعدة فإنه قد نقل الجملة إلى الاستفهام أو الإنكار أو....، وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقنن المعاني ويضعها في قوالب يتقنها المتكلم ولا يضل في طريق الوصول إليها السامعُ، ولا نحتاج معها إلى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تفيده الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ونقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structure المعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارات يحاول أن يرتب كلماتها من جديد، أو أن يحذف منها، أو أن يزيد عليها أو أن يغير في الحركات الأصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بنغمة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد. ومما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة S.S. تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال القائل:

احضر الولدين الكاتبان

فإن هذه ليست بجملة، لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به ابن مضاء القرطبي في قبول العلل الأول تعليلاً سليماً مقبولاً لما يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية. فإن كانت الجملة سليمة في مبناها، فإنها يجب أن تمر بمنطقة القياس اللغوي، ونقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب، فلو قال قائل:

بلّغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولكن إذا غير المتكلم ترتيب الكلمات هكذا:

أ) محمد بلغ الرسالة.

ب) بلغ الرسالة محمد.

جـ) الرسالة بلغ محمد.

د) محمد الرسالة بلغ.

فإن لكل معناها العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع. أما الجملة الأخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن فيها معنى، إلا أنها لا تعد جملة لأنها لا تحقق القياس اللغوي، فترد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقاس عليه هذا الترتيب - إلا =

= قياساً على عمل اسم الفاعل ـ أما إن جاز الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب، جـ) فإن الجملة تخرج من منطقة النحو التوليدي وقواعده Generative Rules لتدخل في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه وممثلاته، وتمثل هذه الدورة كما يلي :

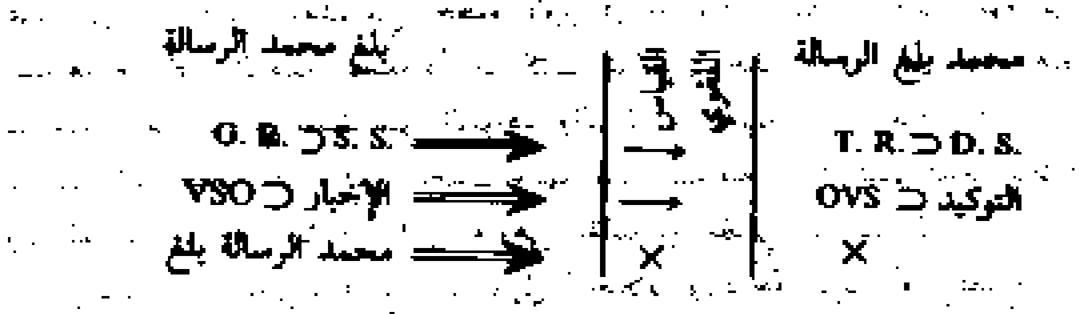

ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، ولكن كلمة التحويل تشير إلى أن معنى جديداً قد انتقلت إليه، ويبقى الاسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو ذاته في تركيبها التحويلي، وهنا تبرز قيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة: الرسالة بلغ محمد تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض التوكيد والعناية، وفي الجملة: محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدم لغرض التوكيد، وفي كل منهما معنى عميق تضمنته جملة تحويلية فعلية. وبذا تكون البنية السطحية S. S. هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القوانين والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة G. R.، أما البنية العميقة D. S. فهو المعنى الذي تضمنته الجملة التحويلية الخاضعة لقواعد النحو التحويلي T. R. والتي تهدف تحقيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه ممثلاً في مبنى صرفي من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتغير في مواقع الحكم أو المباني الصرفية لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المستويين يتطابقان:

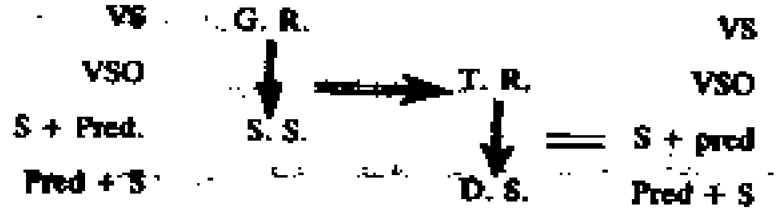

فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عدداً من الكلمات، تعد الأركان الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الأصل، تلحق بها بقية كلمات الجملة، فتأخذ مواقعها في ضوء قواعد النحو التحويلي[2]، وقد يسأل سائل عن الأسس التي نعتمدها في الحكم بأن ما نسميه تركيب الجملة التوليدية هو الأصل وأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة، فنقول بأن النحاة العرب القدماء قد وضعوا الجملة العربية في قسمين: إسمية وهي التي تبدأ باسم مرفوع =

(1) وانظر: N. Chomsky, Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP. 10, 16 - 188, 139.

(2) وانظر: J. F. Staal, Word order in sanskrit and Universal grammar, Holland, PP. 1967, P. 8.

= أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين غالباً مطابقاً للنظامين VSO, SVO على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر. أي النظامين إذاً يحقق البنية التحتية، وأيهما يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أفواه الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتراكيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التراكيب لتحقق ذاك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد SVO, VSO، اللذين يشيران إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العناية...، وأخيراً تأتي مرحلة استنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوئها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير إلى تغير في ترتيب الكلمات لتغير في المعنى هي التراكيب التي تمثل البنية التحتية أو العميقة D. S.، فتطرح منها مجموعة القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي تمت الجملة الأولى في ضوئها G. R. ثم تتم ملاحظة ما يطرأ على هذه الجمل من تغيير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف أو إضافة... فتوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويلي[1] T. R.

يرى تشومسكي ان الركن الرئيسي الذي يجب إن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الغرض (حدس المتكلم) من التركيب اللغوي وإظهاره من العلاقات النحوية القائمة بين الأبواب النحوية التي تنتمي إليها كلمات التركيب[2]، ولذا فإن القول بأن اللغة العربية تسير في بناء تراكيبها الأصيل على النظام SVO يبتعد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني الصرفية للتعبير عن ذاك المعنى، وينحو بها نحو التحليل القائم على:

$$S\ ? \rightarrow\ \ldots(S)\ NP + Pred.$$

ولا مبرر لهذا التحليل إلا الوصف الظاهر السريع لكثير من الجمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة: علي قدم من المدرسة، محمد سافر أمس، خالد قابلني في السوق...، فيكون تحليلها كما يلي:

$$SVO = S(NP) + Pred\ (VP)$$

وهذا يقتضي البحث عن مجموعة من القواعد التحويلية التي يتم في ضوئها نقل الفعل =

(١) انظر J. Greenberg. Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Meaning ful elements. P. 180 FF.

(٢) انظر N. Chomsky. Aspects of theory of Syntax, p. 38 ff., 54 — 55.

= الرئيس في الجملة (بؤرتها). ونقل الاسم المتقدم فيها، إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وبإعادة هذين الركنين الرئيسين إلى موقعيهما الأصلي في الجملة، فإن المعنى يبدو أقل توكيداً في ذلك المركن منه في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك أن مجموعة القواعد التحويلية التي تلزم في هذا التحليل تشملها قواعد التحليل الأول VSO، وتبقى بحاجة ماسة إليها. فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً:

محمد بلغ رسالته

SOV = S(NP) + V (VP) ⊃ V + S (Pron.) + o

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبقاً للمنهج الأول كما يلي:

VSO = VP ⊃ NP + O

ولو افترضنا منهجاً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي[1]:

? → = VP + NP

لكان تحليل الجملة في ضوئه كما يلي:

? → = VP (VS) + NP (O)

وهذا يعني أنها تسير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، نوضحه بالرسم التالي:

? → = + V + O (S)

وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحويلية التي يتم طبقاً لها نقل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسين المتبقين في الجملة V، O، ولكن هذا المنهج وإن بدا فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، إلا أنه يبقى قاصراً عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تزيد البحث والباحث إلا بعداً عن اليسر في الوصول إلى المعنى.

ولنرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة المولدة أو التوليدية، ننظر في الجمل التالية:

١/أ ـ جاء علي VS

ب ـ مات علي VS

جـ ـ قابل علي خالداً VSO

٢/أ ـ علي حضر SV [S (Pron)]

ب ـ زيد مات SV [S (Pron)]

جـ ـ علي قابل خالداً SV [S + (Pron) + o]

(١) وانظر ـ F. Anshen and P. Schreiber as focustransformation of modern Arabic language.1968, pp.44,292 97, 293.

فإن الجملة (٢/أ، ب، ج) طبقاً لمنهج أهل البصرة تكون من الجمل الاسمية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في أولها مبتدأ والجملة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً برابط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وضعناه بين قوسين (Pron)، ويعرب فاعلاً للفعل، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الإسم المقدم[1] كما هو الحال في (١/أ، ب، ج) وإنما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد جزء من أجزاء الجملة، يقول ابن يعيش: (.... وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً معرضاً للعوامل اللفظية[2]، فإذا تابعنا التحليل في ضوء هذا النظام فإننا سنجد أن النظام اللغوي الذي جاءت [illegible] SVO [illegible] من مبتدأ وخبر، وفعلية مكونة من فعل وفاعل مقدّر ومفعول به. وهذا التحليل SVO هو وصف التركيب المنتج أو التوليدي الذي يضم المعنى الأول للصورة الذهنية عن المتكلم Surface Structure ليس غير، في حين أدرك النحاة القدماء، معظمهم، البنية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له التحول في المبنى، Deep Structure، يقول الجرجاني: «ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك[3]»، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريده المتكلم، وهكذا يجب أن يفهمه السامع، فيقدم ويؤخر مباني التركيب ليصل إلى ما يريده من معنى! ويقول رايت Wright: إن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الأولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتغيير في مواقع الكلم[4]»، وبهذا تبقى الجملة جملة واحدة تضم معنى يختلف في أهمية أجزائه وتوكيدها عما كان عليه قبل هذا التقديم.

وإذا أعدنا دراسة الجملتين (١/أ، جـ) تبين أنهما تنطبقان على المنهج الأصل VS، وتحققان المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من النظم بين الفعل (جاء) والاسم (علي)، وبين الفعل (قابل) والاسمين (علي، خالداً)، فانطبقتا بذلك على قواعد الجملة التوليدية G. R.، أو أن قواعد التوليد هي التي استعملت لبناء كل من الجملتين للتعبير عن المعنى القريب أو البنية

(١) وانظر S. Smith and D. Wilson, Modern linguistics, the result of chomsky's revolution, Indiana Univ. Press 1979, p. 101 ff.

(٢) شرح المفصل ١/٧٤.

(٣) دلائل الإعجاز: ص ٩٣.

(٤) W. Wright, A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press, Vol. 2, p. 25.

السطحية S.S. ولكنها في (٢/أ، جـ) تحولنا إلى SVO باستعمال قوانين النحو التحويلي T.R. لتضمن معنى جديداً D.S. بتقديم الفاعل على الفعل أو بتقديم الجزء الذي يراد العناية به، وإذا احتاج المتكلم إلى مزيد من التوكيد وضع بعد الفعل ضميراً يعود على الاسم المتقدم يزيده عناية وتوكيداً، ويعرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأنه الظاهر لا يؤكد بمضمر أو العكس[1]. ويكون تحليل الجملة:

$$SVO \Longrightarrow S(NP) + V(VP) \supset V + NP(Pron) + O(NP) \Longrightarrow$$

$$\left[S + \left[prod. \supset \left[V + Pron + O\right]\right]\right]$$

في حين إن تحليل الجملة في ضوء منهج أهل الكوفة يتفق مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي:

$$VSO \Longrightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يليه، ولكنه قد قدم لغرض في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية.

ويمكن أن يرتبط التقديم بعنصر تحويلي آخر، هو النغمة الصوتية، فنقول: طائر يتكلم؟! $VS \Longrightarrow SV$

عدوك يحترمك؟ $VSO \Longrightarrow SVO$

فالتركيبان في أصلهما التوليدي: يتكلم طائر، يحترم عدوك إياك، ولكن موضع الدهشة والعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في الجملتين بتقديم موضع العجب والدهشة، ثم تنطق كل جملة بالنغمة الصوتية التي تحقق انتقال الخبر إلى الدهشة، بنغمة صوتية صاعدة بعد أن كانت تنطق بنغمة صوتية مستوية، وقد عبّر النحاة عن النغمة الصوتية الصاعدة في مثل هذين المثالين بأنها من الاستفهام محذوف الأداة، والتقدير عندهم: أطائر يتكلم؟! أعدوك يحترمك؟!، ولا ريب، إن المعنى التحويلي العميق مع ما في الجملتين من الترتيب والنغمة الصوتية واضح مختلف عن المعنى القريب في الجملتين التوليديتين.

وأما أغراض التحويل فإبراز المعاني المتعددة المتباينة التي تؤديها اللغة بتراكيبها المختلفة، التوكيد والنفي والإخبار والتوسيع، والإيجاز للفصاحة والبلاغة،... الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الزيادة في الأثر الإعرابي الذي تتركه على الكلمات التي تليها، فيمكن أن يجمع في النفي مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرها، وينظر إلى الحركة الإعرابية على أنها حركة اقتضاء هذه الأداة أو تلك مع الاهتمام بالمعنى الذي يريده المتكلم بإدخال هذه الأدوات في الجمل، وكذا المعنى الذي يفهمه السامع عند سماع الجمل التي فيها هذه العناصر.

(١) أنظر شرح المفصل ٤٢/٣، ٩٩، ٧٤/١

وإن كنا نرتضي الانصراف عن الخوض في البحث الطويل الذي قام به النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام(١) إلى البحث في الجملة بحثاً وصفياً انطلاقاً من التعريف الذي نرتضيه ونأخذه عن ابن يعيش مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه(٢) فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل الأسد، المروءة، صه، وأف.

و(الله) في الآية: ﴿ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله ﴾(٣). والكلمة (خيراً) في الآية: ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا: خيراً ﴾(٤).

أو من كلمتين كما في: هيهات العقيق
حضر زيد
زيد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في: أكرم علي خالداً
إن تدرس تنجح
إن تحضر فأنا حاضر
أعطيت زيداً درهماً... الخ

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الجمل إلى اسمية وفعلية كما فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وضعوه لكل من الجملة الاسمية والفعلية وارتضوه (أقصد جلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع. أو اسم فعل (عند ابن هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكفوف) مشبه بالفعل(٥)، وبأن

(١) انظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، فقد فصلنا القول هناك.
(٢) وانظر: شرح المفصل، ١/١٨-٢٠، الخصائص ١/٣٢، وكتاب سيبويه ١/٧.
(٣) لقمان ٢٥، الزمر ٣٨.
(٤) النحل: ٣٠.
(٥) وانظر: الهمع ١/٨٠. والمغني: ٢/٣٧٦.

الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل تام أو ناقص مثل:

حضر علي.

ضَربَ المجرم.

كانَ علي حاضراً.

ادرس[1].

بدلاً من تفصيل القول في هذا نقول بأن تصنيف الجملة يجب أن يمر بمرحلتين[2]:

الأولى: أن تصنّف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الأول الذي أخذنا به عن ابن يعيش فتكون «جملة توليدية»، ونقصد بالتوليدية: التي تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها. بغير نقص أو زيادة، فإن نقص منها جزء اختل معناها، وإن زيد فيها مبنى صرفي آخر قابله زيادة في المعنى. فالجمل التي تقع في أي من الأطر الكبرى التالية تكون توليدية:

اسم معرفة + اسم نكرة = مسند إليه + مسند

= مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه

= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل

فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده «ظاهراً أو مقدراً») + اسم منصوب + اسم منصوب..... = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢) أو (٣).

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل.

---

(١) وانظر: السابق.

(٢) نوجز القول فيها هنا، وقد فصلناه في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» فليرجع من شاء التفصيل إلى الفصل الثالث.

فهذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب ليس غير، دون توكيد، أو نفي، أو شرط، أو نداء، أو تحذير، أو فخر، أو تعظيم، أو اختصاص، أو إغراء، . . . . الخ. فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع أياً من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر، مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية[1]:

١ ـ الترتيب
٢ ـ الزيادة
٣ ـ الحذف
٤ ـ الحركة الإعرابية.
٥ ـ التنغيم.

وتسمى الجملة عندئذ «الجملة التحويلية» وقد يتم تحويل الجملة بعنصر تحويل واحد، أو قد يجتمع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا بد أن يكون لغرض في المعنى، أو بسبب منه.

الثانية: أن تأخذ الجملة اسمها الثابت في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة التوليدية، كما يقول السيوطي: والعبرة بصدر الأصل. فيقال إن الجمل:

محمد مجتهد
علي حاضر
في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى ايصال معنى دلالي هو الأخبار المجرد، وأما الجمل:

حضر علي
أكرم زيد عمراً
أكرمني علي

(١) فصلنا القول فيها في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

جمل توليدية فعلية)، توليدية لأنها تتكون من الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن العنصر الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصلاً فهو اسم في الاسمية، وفعل في الفعلية. فإن أضفنا أي عنصر في صدر الجمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية، ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يطرأ عليها، فنقول:

كان علي مجتهداً

إن علياً مجتهد

ليس علي بمجتهد

.... الخ

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عنصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الزمن الماضي، وفي الثانية للتوكيد، وفي الثالثة للنفي ولتوكيد الخبر منفياً. وكذلك الحال في أمثلة المجموعة الثانية، إذ يمكن القول:

١ ـ زيد حضر

٢ ـ أحضر زيد

٣ ـ زيد أكرم خالداً

٤ ـ خالداً أكرم زيد

٥ ـ أكرم خالداً زيد

٦ ـ لن يكرم زيد خالداً

٧ ـ لم يكرم زيد خالداً

.... الخ

وتبقى هذه جملاً فعلية، ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد الفاعل، كما يقول سيبويه وأبو حيان وغيرهما من النحاة: «والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته».

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستفهام بعنصر الزيادة، وفي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة)،وفي الرابعة لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لنفي احتمال وقوع مضمون الجملة. وفي السابعة لنفي وقوع الخبر في الماضي... وهكذا...

وهذا ما يجب أن يفهمه السامع،سواء أسار عليه المتكلم أم جانبه لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب جملي معبرة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني: «ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»[1]. فإن كانت الجملة التوليدية تضم المعنى السطحي، والسطحي هنا تعني الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، فإن الجملة التحويلية تتضمن المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى البعيد في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل أو مخالفاً للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية التي هي الجملة الأصل أو الجملة المحايدة[2].

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي،لا بد من أن تتحد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي ـ الفونولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة، وفونيمات الصوامت وفونيمات الصوائت عليها، ليتم في ضوئها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكلمة؛ أهي فعل مضارع أم ماض أم....، أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مبالغة أم...

وهل هي مفرد أم مثنى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهل هي سالم أم

---

(١) دلائل الإعجاز، ص: ٩٣.

(٢) انظر تبريرنا لأن نعُد الجملة المحايدة هي الأصل في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها»، وانظر رأي الدكتور داود عبدة في مقاله: «البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية» مجلة الأبحاث. كلية الآداب ـ الجامعة الأمريكية ـ ١٩٨٣.

تكسيره وهل هي مؤنثة أم مذكرة. إلخ.

وبعد ذلك يأتي دور المستوى الثالث وهو المستوى التركيبي، ويتم فيه:

أولاً : تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم. . . . إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدياً فإنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل، فإن كان مؤنثاً أخذ الفاعل مطابقاً له، وإن كان مبنياً للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تحدد اللاصقة التي تحتاجها الكلمة في ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي المتكامل، فيقال مثلاً:

أنا أ + فعل مضارع

ولا يقال أنا يـ + فعل مضارع

ويقال : الطالبان يدرس + آن

ولا يقال : الطالبان يدرس أو

يدرس + ون.

وهكذا في : نحن ندرس، باللاصقة متقدمة هي النون وليس الياء أو التاء أو غيرهما.

وثانياً: يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأخذها كل كلمة في الجملة. ولتحديد الحركة الإعرابية، فإننا نرى أن الكلام الذي ننطق به، قل أو كثر هو تجسيد لأبواب نحوية ذهنية مجردة، فالجملة، فيما نرى، مجموعة من الأبواب النحوية، تبقى ماثلة في الذهن غير مجسدة إلى أن تجسد بمبنى صرفي كان قد التصق بمبناه التصاقاً اعتباطياً في بداية أمره، ثم أخذ طابعاً اجتماعياً عرفياً يقتضي من المتكلم أن يستعمله، ومن السامع أن يدرك ماذا أريد به، فإن أخطأ المتكلم في اختيار الممثل الصرفي المناسب للباب النحوي الذهني الذي يريد التعبير عنه، عوقب بانصراف السامع عنه أو بسخريته منه.

فالكلمة في الجملة ممثل صرفي ملموس لباب نحوي ذهني مجرد، ويمكن أن ينزع الممثل الصرفي ليحل محله ممثل صرفي آخر، ولكنه يجب أن يتسق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من لواصق، فنقول:

: فعل ماض
: فاعل
: مفعول به
: حرف جر
: إسم مجرور وهو مضاف
: مضاف إليه.

فيمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً:

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة :
أخذ الولد التفاحة بيده، أو بالجملة:
ضرب اللاعبان الكرة بقدميهما، أو بالجملة :
خطط المهندسون العمارة في مكاتبهم، أو بالجملة التي لا معنى لها:
شقأ الشاقيءُ الشقأة بمشقأته.

أو باية جملة أخرى من بين الألف الجمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة فيها ممثلاً للباب النحوي المذكور.

وقد أبدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي. فالباب النحوي ثابت، والممثل الصرفي متغير. والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة. فإن كان الباب هو المبتدأ كانت حالته الرفع، وكانت حركته بحسب الممثل الصرفي، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً أخذ الضمة علامة للرفع، وإن كان مثنى أخذ الألف، وإن كان جمع مذكر سالماً أخذ الواو، وأن كان من الاسماء الستة أخذ الواو، وإن كان

فعلاً مضارعاً لم تلتصق به الواو أو الألف أو الياء للجمع السالم، أو المثنى أو المخاطبة أخذ الضمة. وإن التصق به أيٌّ مما ذكر أخذ النون في آخره، وهكذا لو كان الباب النحوي هو الفاعل أو الخبر أو واحداً من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبّر عنه النحاة بباب المرفوعات.

أما إن كان الباب، مثلاً، هو المفعول به، أو المفعول المطلق، أو من أجله أو غيرها من الأبواب التي تعرف في النحو بالمنصوبات، فإن ممثله الصرفي يأخذ حالة النصب وله حركة معينة طبقاً للممثل الصرفي الذي يمثله، فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو... الخ.

وإن كان الباب من المجرورات، فإنه يأخذ حالة الجر، وتكون علامته بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكسرة إلى الياء إلى الألف وأما إن كان من المجزومات فإن الحالة الإعرابية هي الجزم، وللجزم علامة: السكون، أو حذف النون، أو حذف حرف العلة... الخ.

فإذا تحدث المتكلم بكلمات معتمداً باب الفعل الماضي وباب الفاعل وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجرور... فإنه يتحتم عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثله في الجملة، إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تداخل بين أبواب نحوية ممثلة بمبان صرفية، هكذا:

الحالة الحركة الإعرابية	الرفع ⊂ الضمة ثبوت النون	الرفع ⊂ الضمة، الألف الواو...	النصب ⊂ الفتحة الياء، الألف... الخ
الممثل الصرفي	يكتب، يركضون يكرم، يكتبان يبيع.... الخ	التلميذان، أبوك الولد، الولدان المهندسون...... الخ........	الولد، الكتابين الكتب، المعلمين .... الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به

وقد أدرك النحاة العرب القدماء ارتباط الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب النحوي، فإن كان الممثل الصرفي يقبل حركة الحالة أعطيها، وأن لم يكن يقبلها قدرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقديري في النحو العربي.

نقول في إعراب الجملة : إن يدرس هذا ينجح،

إن : اداة شرط تجزم فعلين.

يدرس : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره (فعل الشرط)

هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ينجح: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجزم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقبل إلا الحركة التي تطق بها أصلاً (حركة البناء)، ولذا قال النحاة: هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع. أما عندما يقال:

إن حضر زيد يحضر عمرو

أو : إن حضر زيد فأنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يجب أن يأخذا حركة حالة الجزم أصلاً، ولا سبيل لاظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر)، ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فأنا مكرمه) فقد قيل: (في محل جزم).

أما في الجملة :

يا علي .....

فإن (علي) في الأصل معربة، ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين إن المعنى هو معنى

أدعو أو أنادي، وقد عدّ النحاة الياء فيه نائبة عن مبنى صرفي آخر (أدعو أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف سدت مسدة ياء النداء، وتقديره (أدعوا أو أنادي).

ولو كانت الجملة:

يا هذا.

لاقتضى أن يقال:

هذا: مبني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب مفعول به لفعل. . . .

وبهذا فإن النحاة قد ساروا على منهج قد ارتضوه في تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عاملاً في غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل: اللفظي والمعنوي وظهر الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة، حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوانب العامل اللفظي بعامة، وتثبت هنا جانباً من قول النحاة في العامل، وشيئاً من الاختلاف بين علماء المذهب البصري وعلماء المذهب الكوفي، ثم تتبع آراء العلماء المحدثين الذين خاضوا في نظرية العامل، وذلك ليكون القارئ على بينة من هذه النظرية التي بني النحو عليها، وأدت دوراً واضحاً في أبحاث الباحثين، حتى إنك لست بواجد بحثاً واحداً في النحو عند القدماء أو المحدثين، يخلو من إشارة إليه أو وقوف معه واستقصاء له.

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

والنحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى[1] وهو «علم بأقيسة تغير ذوات الكلم

(1) السيوطي : الإقتراح ، ص: ٣٠.

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب[1]، وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[2] وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بخاصة مساعدة الوافدين إلى شبه الجزيرة العربية من الفرس والروم والأحباش والأقباط وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة مَنْ وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكوا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة)[3].

الاعراب وظهور فكرة العامل

الإعراب وظهور فكرة العامل: كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي، أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصطلحوا عليها وحملوها معاني أخذت الأجيال تحملها ـ بشيء من التطوير ـ من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سليقة، على علم بها أو بشيء منها. قال الأصمعي لأعرابي: «اتهمز إسرائيل؟ فقال:

---

(١) السابق: ص ٣٠.

(٢) ابن عصفور: المقرب: ١/٤٥.

(٣) السيوطي: الإقتراح، ص: ٢٩ ـ ٣٠: لسنا هنا بصدد سرد الروايات المتعددة عن اللحن في اللغة العربية على ألسنة الناطقين بها تأثراً بدخول غير العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى اللحن في الأصوات، ومنها عن اللحن في المباني الصرفية وعن المعاني المعجمية ومنها عن الحركة الإعرابية.... انظر: عبد الحميد طلب: تاريخ النحو وأصوله جـ ١، الفصل الأول.

إني إذاً لرجل سوء، وقال له أيضاً أتجر فلسطين؟ قال: إني إذاً لقوي[1]».

ويقول الجاحظ: «... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف. وقدوة لكل تابع... وكما سمى النحويون الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو[2]»، فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها. فوضعوا هذه الأبواب في: (مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات، وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالته الإعرابية... «المبينة عن معاني اللغة[3]» بحسب العامل فيه، وهناك عوامل للأسماء وأخرى للأفعال، مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فإن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تغير أواخرها. والإعراب: «حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل[4]»، أو هو «الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً[5]». ويقول ابن[6] السراج: «واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة». ويقول الزمخشري[7]: «وإن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة» فالاسم والفعل

---

(1) العقد الفريد: ٢/٢٩٩.

(2) البيان والتبيين: ١/١٣٩ - ١٤٠.

(3) الزجاجي: الإيضاح، ص: ٩١.

(4) التوطئة، ص: ١١٦.

(5) الحدود النحوية، ص: ٨.

(6) الأصول: ١/٥٢ - ٥٣.

(7) المفصل: ١٥ - ١٦.

يقبلان حركات معينة، فلاتل معان معينة بأثر من عمل عامل[1]، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والكسر، والضم والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[2]. وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المبني والمعرب. يقول سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف[3]» وبهذا يكون سيبويه قد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم، ثم تبعه النحاة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيمه. يقول المبرد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه»[4].

وهذا هو قول سيبويه تقريباً، يقول: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع الهمزة والتاء، والياء والنون»[5].

فانقسمت الكلمات بحسب قبولها الحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرب وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين: الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضرباً واحداً،

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: ١/٢٨.
(2) سيبويه، الكتاب: ١/١٣.
(3) السابق: ١/١٣.
(4) المقتضب: ٤/٨٢.
(5) الكتاب: ١/١٣.

فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره»[1] ويقع البناء في الأضرب التالية:

١ ـ البناء على الضم ويقابله في الإعراب حالة الرفع.

٢ ـ البناء على الفتح ويقابله في الإعراب حالة النصب.

٣ ـ البناء على الكسر ويقابله في الإعراب حالة الجر.

٤ ـ البناء على السكون ويقابله في الإعراب حالة الجزم.

أما الثانية، فالإعراب: والإعراب لغة: البيان، أما اصطلاحاً: فهو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً[2]. وذهب بعضهم إلى أنه الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مبينة عن معاني اللغة[3].

ويكون الإعراب في الأضرب التالية:

١ ـ الرفع: وله علامة أصل وهي الضمة، وعلامات فروع وهي الألف في المثنى والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة، والنون في الأفعال الخمسة.

٢ ـ النصب: وله علامة أصل وهي الفتحة، وعلامات فروع وهي الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحذف النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم، والفتحة في الممنوع من الصرف.

٣ ـ الجر أو الخفض وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع، الياء في الأسماء الستة والياء في المثنى وجمع المذكر السالم.

٤ ـ الجزم، وهو حالة قطع الإعراب عن الحرف كما يرى الليث[4]، يقول ابن منظور: «الجزم: القطع جزمت الشيء أجزمه جزماً: قطعته،

---

(١) وانظر الخصائص ٣٧/١، شرح الأشموني ٢٦/١.
(٢) وانظر: التعريفات، ص: ٣١.
(٣) وانظر: الإيضاح في علل النحو، ص: ٩١.
(٤) لسان العرب مادة جزم.

وجزمت اليمين جزماً: امضيتها، وحلف يميناً حتماً جزماً... ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء... فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له[1]». وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجرّ والجزم» بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر. أما في حالة البناء،فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناء، وتأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها،فتكون حركة مقدرة يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي» وقد قسم النحاة العوامل قسمين: لفظية، ومعنوية.

١ ـ العوامل اللفظيـــة وتقسم إلى :

١ ـ الأفعال: وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل. فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل: حضرتُ، أو مستتراً كما في: علي ذهب. ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه. ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه،كالمصدر،واسم الفاعل،واسم المفعول،واسم التفضيل والصفة المشبهة، وأسماء الأفعال. وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل «إن وأخواتها» تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات، لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه[2]: أكدت، وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت، وماثلته أيضاً في مبناه من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها نون الوقاية.

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة «علي» في الجملة «عليٌّ ذهب» هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي:

(١) السابق.

(٢) انظر الانصاف مسألة: ٢٢.

ما للجمال مشيها وئيدا   أجندلاً يحملن أم حديدا(1)

فكلمة (مشيها) فاعل للصفة (وئيدا) وقد تقدم عليها، فإن كانت الصفة هي فرع على الفعل تعمل لمماثلتها إياه، قد عملت في الفاعل المتقدم، فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستتر يعود على المتقدم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين.

ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعدونه قسماً من أقسام الفعل(2) فالفعل عندهم: ماض ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، ولكن إعرابه بالجزم، وعامل الجزم فيه اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من المضارع المقترن باللام. يقول الفراء في تعليقه على قوله تعالى:

﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾(3) هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) وقول زيد إنها في قراءة أبي (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح، لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء(4).

ذكرنا أن الكوفيين يعدون ما يسميه البصريون (اسم الفاعل) فعلاً يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه. جاء في مجالس العلماء(5): وقال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه،

---

(1) معجم شواهد النحو الشعرية - حنا حداد، شاهد رقم ٣٣٢٦.
(2) وانظر معاني الفراء: ١/١٦٥، ١٨٥، ٢/٧٩، ٨٠، ٨٩؛ مجالس ثعلب: ١/٩٧، ٢٣٠، ٢/٣٨٨، الهمع ١/٧، الإيضاح: ٥٣، ٨٥-٨٦، الصاحبي: ٢٧٣.
(3) سورة يونس، آية: ٥٨.
(4) انظر: معاني القرآن: ١/٤٦٩، ٤٧١.
(5) مجالس العلماء، ص: ٣٤٩.

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت: الفراء يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً. وضارب زيداً. فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً. والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً» ويقول ثعلب:

«ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما): طعامك ما آكلٌ زيداً»[1].
ويقول: «يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل[2]».

ويرى الكوفيون أن ما يسميه البصريون «اسماء أفعال[3]» وتحمل عندهم حملاً على الأفعال، هي أفعال أصيلة في العمل[4].

ويعمل الفعل إن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متعدياً فعلى ثلاثة أضرب[5]:

١ ـ متعد إلى مفعول واحد: نصرت زيداً.

٢ ـ إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أعطى وكسا، ومنع، وألبس وسأل. مثل: اعطيت زيداً درهماً.

٣ ـ إلى مفعولين الأول عين الثاني، أي أن اصلهما مبتدا وخبر، ظن وأخواتها، مثل: حسبت زيداً عالماً.

٤ ـ إلى ثلاثة مفاعيل مثل: اعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وقد يقام المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل للمجهول.

---

(١) مجالس ثعلب: ٢٧١، وانظر معاني القرآن: الفراء ١/١٦٥.
(٢) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨.
(٣) انظر الكتاب: ٢٤١/١، المقتضب: ٢٠٢/٣.
(٤) وانظر شرح الأشموني: ١٢٨/٣. شرح التصريح: ١٩٥/٢، الهمع: ١٠٥/٢، وهذه المادة مضطربة عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة خالفة ولكنها تعمل فيما بعدها. انظر معاني الفراء: ١٢١/٢، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٣٣٥/٢.
(٥) وانظر المطرزي، المصباح، ص: ٦٤.

ويعمل الفعل كذلك في التمييز أحياناً ويسمى محموله الخاص[1] كما في: طاب زيد نفساً، وتصبب الفرس عرقاً.

ويعمل أيضاً في الخبر المنصوب مثلما في كان وأخواتها وظن وأخواتها.

ويعمل الفعل أيضاً في المصدر (المفعول المطلق) مثل: ضربته ضرباً، وضربته ضربتين. وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان): سرت يوماً، وصليت خلف إمام المسجد.

وفي (المفعول له): نحو: ضربته تأديباً له. وفي (المفعول معه) نحو: استوى الماء والخشبة. وفي (الحال) نحو: جاءني زيد راكبة وراءه جالساً.

٢ ـ الأسماء:

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخر. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق:

١ ـ اسم الفاعل: وهو اسم اشتق لذات من فعل، ويعمل عمل ما يجري عليه نحو: زيد ضاربٌ عمراً[2].

٢ ـ اسم المفعول: وهو اسم اشتق لذات من وقع عليه الفعل، ويعمل عمل فعله، نحو: زيدٌ مُكرَمٌ أصحابُهُ، كما تقول: ويُكرَمُ أصحابُهُ. وقال تعالى: ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾[3].

٣ ـ الصفة المشبهة: وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها حملاً على اسم الفاعل، نحو: زيد كريم آباؤه، وشريفٌ جَدُّهُ، وحسن وجهه.

٤ ـ المصدر: وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، أو إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين[4]، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

---

(١) المطرزي، المصباح، ص: [illegible]

(٢) وقد فصلنا القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه فيما مضى.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٥.

عنه إذا كان منوناً. نحو: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، «أو اطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً. . . .»[1].

أما الأسماء الجامدة مثل: هو جاري بيت بيت، فيرى البصريون أن كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترافع بين المبتدأ والخبر في مثل: هذا أخوك، أخي خالد.

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الاضافة فيجر الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً يأخذ حركته بعمل عامل متقدم عليه، ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف، والإضافة نوعان:

١ ـ لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى فاعلها مثل: ضاربُ زيدٍ، حَسَنُ الوجهِ.

٢ ـ معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه، وتكون غالباً بمعنى (مِنْ) أو (اللام) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة.

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها اسماء الشرط فتترك أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل.

٣ ـ الأدوات:

والأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل احياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخر، وهذه الأدوات تقسم إلى:

١ ـ أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تدخل على الأسماء، أصيلة أو زائدة، فتؤثر فيها جراً لفظاً أو محلاً. وهي أدوات

---

(١) سورة البلد، آية: ١٤، ١٥.

اختلف الكوفيون والبصريون في عددها وفي تناولها في المعنى[1].

٢ ـ أدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات النصب أولاً تدخل على الفعل المضارع فتنصبه بنفسها أو بحرف مضمر بعدها[2]، وأدوات الجزم ثانياً. وهذه منها ما يعمل في فعل واحد ومنها ما يعمل في فعلين[3] كما يرى البصريون. أو أنها تعمل في الأول فتجزم الثاني على الجوار[4].

٣ ـ أدوات غير مختصة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال أخرى، فالحروف التي يسميها البصريون «مشبهة بالفعل» تعمل في المبتدأ والخبر عند البصريين وتعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً على الأصل عند الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما اتصلت بها ما الكافة.

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس فتدخل تارة على الاسم وتنصبه أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تعمل فيه وتجعله يفيد النفي؛ وتشترك العوامل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف في نقاط اتفق عليها جمهور علماء البصرة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم أهمها:

١ ـ الأصل أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري والمحلي، مثل: «لست عليهم بمسيطر» فإن كلمة (مسيطر) مجرورة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الماضي الناقص لتكون خبراً له، فالحرف زائد، والكلمة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها خبر لليس.

وإن تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز إعمال أيهما، واختار الكوفيون

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الانصاف ، مسألة: ٨٣، ٩٧، ١٢١، وشرح المفصل: ١٧/٨. الجنى الداني: ٥٤٢، شرح التصريح ١٣/٢ ـ ١٥، الهمع: ٢٩/٢، مغني اللبيب: ١٣١/١.

(٢) انظر شرح التصريح: ٢٣٠/٢، الإنصاف، مسألة: ٣٠، شرح الأشموني: ٢٨٢/٣.

(٣) انظر الإنصاف ، مسألة: ٨٤، ٨٦، وشرح التصريح: ٢٤٨/١.

(٤) السابق.

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الثاني لقربه من المعمول، ويعمل الفعل الذي لم يعط معمولاً (الأول أو الثاني) معمولاً ضميراً يعود على المعمول الظاهر مثل: قام وقعد زيد.

٢ ـ العمل في الأصل للأفعال فهي عوامل قوية فلا يسأل عن السبب في إعمالها إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف فإنها عوامل ضعيفة والعمل فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة سئل عن السبب في أعمالها.

٣ ـ يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول ولا يكون له أثران في آن واحد.

٤ ـ يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

٢ ـ العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة البصرة والكوفة. ويتفق عليه أهل البصرة في شيئين زاد عليها الأخفش[1] نقطة ثالثة:

١ ـ رافع المبتدأ. ويرى البصريون أن العامل فيه الإبتداء، والإبتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل: زيد منطلق، ولكن أهل الكوفة يرفضون هذا العامل بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أول الجملة، مثل: حضر زيد، وذهب عمرو[2].

(١) وانظر المصباح، للمطرزي، ص: ١٢١. وانظر معاني القرآن للأخفش...

(٢) وانظر الكتاب ط بولاق: ١/٢٧٨، والهمع: ١/٩٤، والانصاف، مسألة: ٥. ومن النحاة البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وحده. ومنهم من يرى أن كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإبتداء. ومنهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء ولما الخبر فمرفوع بالإبتداء والمبتدأ. وفريق آخر منهم يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فيعمل كل منها في الآخر. وانظر شرح المفصل: ١/٦٦، وشرح الكافية: ١/٢١، واوضح المسالك: ١/١٣٧، والأشموني: ١/٩٠.

٢ ـ رافع الفعل المضارع:

ويرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي، هو وقوعه موقعاً يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعاً بعامل معنوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيطلق أقوى علامات الإعراب، ولا يصدق هذا القول على الفعل الماضي لأن المضارع معرب والماضي مبني دائماً. أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم، أو أن مضارعة هو الرافع له، ويرى بعضهم ـ الكسائي ـ أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب أو جازم[1].

٣ ـ عامل الصفة في رأي الأخفش، وعامل الصفة رفعاً أو نصباً أو جراً عامل معنوي، هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، وهذا معنى وليس بلفظ، أما سيبويه وجمهور البصريين فالعامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف.

أما أهل الكوفة فقد توسعوا في العامل المعنوي حتى كان مسوغاً للحركات الإعرابية في كثير من الأبواب النحوية وتبريراً لها. فقد اشتمل على عدد كبير من العوامل بالإضافة إلى ما ذكرناه من آرائهم في رافع الفعل المضارع. ومن أبرز هذه العوامل:

الصرف: والصرف عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو[3] إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب، كما في: لا تأكلْ سمكاً وتشربَ لبناً، ما تأتينا فتحدثَنا، لأستسهلنّ الصعبَ أو أدركَ المنى.

---

(١) انظر الأشموني: ٣/٢٧٧، الكتاب ط بولاق: ١/٤١٠، الانصاف مسألة ٧٤، الأشباه والنظائر: ١/٢٣٨، ومعاني الفراء: ١/٥٣، ٢/٢٠٢، وأسرار العربية ص ٢٨.

(٢) انظر المصباح، ص: ١٢٤.

(٣) يرى البصريون أن الفعل المضارع في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة بعد هذه الحروف.

والصرف أيضاً عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: استوى الماءُ والخشبةَ، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع[1].

وربما كان العامل المعنوي الآخر،الذي يسميه الكوفيون الخلاف،مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ عامل معنوي هو الخلاف، إذ الأصل أن يكون الخبر هو نفسه، ولما وقع الخلاف بوقوع الظرف خبراً نصب[2]، وعاملوا (أفْعَلَ) في جملة التعجب بمعاملتهم الظرف الواقع خبراً في أن العامل فيه هو الخلاف، فهو (أفْعَلَ) عندهم اسم وموقعه خبر المبتدأ (ما) وقد نصب على الخلاف[3].

ويكون الخلاف عاملاً معنوياً في المستثنى: لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه[4].

والخلاف عامل معنوي عمل النصب في الحال الواقع خبراً للمبتدأ المصدر، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان[5]، فأنت عندما تقول:

ضربي زيداً قائماً، فـ (ضربي) مبتدأ أضيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعول به له، و(قائماً) حال خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا نصبت على الخلاف.

---

(1) وانظر معاني الفراء: ١/١٣٤، والانصاف مسألة: ٣٠. وهناك آراء كثيرة في ناصب الاسم بعد واو المعية، فقيل هو الظرفية وقيل هو الواو نفسها، وقيل هو فعل مقدر تقديره لابس... انظر هذه الآراء في الانصاف، مسألة: ٣٠، وشرح الأشموني: ٢/١٣٥، أصول ابن السراج: ٢/١٩٨.

(2) انظر الانصاف مسألة ٢٩.

(3) انظر شرح التصريح ٢/٨٨، الهمع ٢/٩٠، الموفي في النحو الكوفي ص ٨٥.

(4) انظر الهمع ١/٢٤٤، ومعاني الفراء ٢/١٥.

(5) الهمع ١/١٠٥.

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الإسناد أو الفاعلية، فقد علل الكسائي رفع الفاعل بعد الفعل لكونه داخلاً في الوصف أو متلبساً بالفعل، وعلل هشام - وقال خلف - رفع الفاعل بإسناد الفعل له، أو هو معنى الفاعلية - وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل، إنما العامل فيه معنوي، هو إسناد الفعل له، أو كونه متلبساً به، أو هو المعنى المترتب على قيامه به، وهو الفاعلية(١).

ويماثل هذا العامل قول خلف الأحمر في ناصب المفعول به، فهو عنده عامل معنوي هو معنى المفعولية، أي بوقوعه مفعولاً به، ولا جهد للفعل أو للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل(٢).

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل:

طلع زيد بغتةً، فكلمة بغتة حال مؤولة عند البصريين، وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين(٣).

ومنها التقريب في مثل قولهم: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، وهذا القمر طالعاً. فـ (قائماً) و(طالعاً) منصوبتان على التقريب؛ لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر)، أو في سياقه، فلا يحتاج إلى إشارة أو تنبيه إليه(٤).

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي، وفي ضوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى أيامنا هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر الهمع ١٥٩/١، الأشموني ٤٣/٢، الأشباه والنظائر ٢٣٩/١، الإنصاف مسألة: ١١.
(٢) لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقة.
(٣) شرح ابن عقيل ٦٣٢/١.
(٤) انظر معاني الفراء ١٢/١، ٢٣، ومجالس ثعلب ٤٤، ٣٥٩.

وآراء تجدها منثورة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ سيبويه محمد بن المستنير (قطرب)، ورفض كلي لفكرة العامل النحوي السائد عند النحاة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في آراء ابن جني، ولكنه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي وتمام حسان من المحدثين.

وسنحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل:

١ ـ محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) أنَّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي،ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام»[١].

وبذا فإن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة،وبخاصة استاذه سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور في ما قاله استاذ استاذه الخليل بن أحمد، حيث يقول: «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»[٢] ولكن الخليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى،وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.

---

(١) الزجاجي: الايضاح في علل النحو ص ٧٠.

(٢) الكتاب ١/٣١٥.

سئل قطرب مرة: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، والا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[1]»، فيحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون، إذ إن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، يقول: «ألا تراهم بنوا كلاماً على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان[2]»، فالحركات ـ كما يبدو ـ لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر ـ كما يرى قطرب ـ للتخفيف في الوصل عند الكلام، فتمنع الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب، في مثل:

الأسد
المروءة
نحن العربَ. . . . . .
كم كتاباً. . . . .
لا تأكل سمكاً وتشربَ. . . .

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تُنطق تلوة بالضمة أو الكسرة (في تمييزكم الخبرية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع.

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص ٧١.
(2) السابق ص ٧١.

رأي ابن جني :

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القدماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جنيّ واحداً من هؤلاء. يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة: الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: وإنما قال النحويون:

«عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[1] ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذ، صاحب الحسّ اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ ـ ١١٠.

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلفه من النحاة البصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان... ويكون) (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا:

كان يقوم زيد، وإن زيداً مرتفع بكان.......»[1] ويقول في موضع آخر: «... يدل على صحة ما رآه (سيبويه) من هذا (تشبيه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه»[2].

ويبدو أن القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل قول تنقصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين: «ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل... فهدم ابن جني هذه القضية»[3] ويقول: «والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك.... وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم يجد سميعاً»[4] وهذا الادعاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جني، بل إننا نجد كما ذكرنا أن ابن جني لم يخرج على

(1) الخصائص ١/٢٧٣-٢٧٤.

(2) الخصائص ١/١١٠ - ١١١، ١/٣٠٤، وانظر لمزيد من الأمثلة ١/١١٠ - ١١١، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٩٦. وإذا ما نظرنا في كتاب المحتسب فإننا نجده في تخريج القراءات التي يتم فيها تغير الحركة الإعرابية، يعتمد على فكرة العامل النحوي اعتماداً كلياً. وانظر: سر الصناعة ١/٢٧٢، ١٣٩.

(3) ظهر الإسلام ٢/١٦٧.

(4) ظهر الإسلام ٢/١١٨.

منهج سيبويه في فكرة العامل، وإن يكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثره على أواخر الكلم في الجملة[1]، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمد في تصوره للنحو الآخر الذي همّ ابن جني بتأسيسه ولم يجد سمعياً على كلمات ابن جني بأن العامل هو المتكلم، فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول:

«ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»[2]. وقوله: «وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل»[3]. وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك الفعل»[4].

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوّه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فالرضي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضحاً إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً، يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني، ولعلاماتها ... فلهذا سميت الآلات عوامل»[5].

رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة» عن الغاء العوامل، صدره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب

---

(١) انظر مثلاً الخصائص ١/٣١٥، ٢٨٧، ٢/٢٥٣، ٢٧٨، اللمع ١/١٨٠، ١/٢١٥، ٢٣٣.

(٢) الخصائص ١/٣٧.

(٣) الخصائص ٢/٣٩١.

(٤) الخصائص ١/١٠٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/٢٥.

والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد[1].

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النحاة قولهم: إن العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)، حاول إن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول: «وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[2] ويضيف «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع[3]».

ويرى ابن مضاء أن الفعل ـ وهو الأحداث ـ يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في البندين السابقين، فإن اجماع النحويين ـ على بكرة أبيهم ـ وإن اختلفوا،

(١) الرد على النحاة ص ٨٥ ـ ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي.
(٢) السابق ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٣) السابق ص ٨٨.

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا. فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم[1].

ويرى عبد الهادي الفضلي[2] أن مرد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة في العامل خلافية عند النحاة ، فمنهم من عده المتكلم ومنهم من علة غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أن ابـن مضـاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم أمر مرفوض علمياً ومنهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل إما أرادي أو طبيعي،وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.

والذي نراه أن نصّ ابن مضاء،الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني، يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم ـ في الحقيقة ـ لا يرفع وينصب ويجزم ويجر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وأخرى ينصب أو. . . في تركيب جملي واحد، ولذا فنرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى،ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقراء لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالث، فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التحليل الوصفي للظواهر اللغوية، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[3]».

---

(١) وانظر السابق ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) دراسات في الإعراب ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) الرد على النحاة ص ١٥١.

فقوله: كذا نطقت به العرب، يعني إن هذا هو المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها، في أي عصر كان وأنى وُجد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الأخبار عندما يقول:

دين الله حق.

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم،وهو الخبر، والخبر في ما ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحقق المتكلم ذلكَ، وإذا سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع،كذا نطقَت به العرب.

فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لباب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول:

دين الله حقاً...

فيعبر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فتكون الجملة الثانية:

Ø + دين الله + ∇ً

= (Ø + خبـ) ∇ً

≠ جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أراد المتكلم المعنى الذي ورد في الجملة الثانية واستعمل الأولى، أو العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل، والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وجب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء الثابت بالتواتر. فلا نظن أنّ طوداً شامخاً مثل ابن مضاء ـ فضلاً عن ابن جني، وهو العلم الشامخ في الدراسات اللغوية ـ يمكن أن يقع في ما يؤدي إلى فوضى اللغة، بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم، أي متكلم.

آراء المحدثين

إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها»[1]، فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي، أو معنوي، ظاهر، أو مقدر، يقول: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»[2]! ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: «ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى[3]». ويقول: «وإذا وجب أن

(١) إحياء النحو ص ٣١.
(٢) إحياء النحو ص ٤١.
(٣) السابق ص ٤١ - ٤٢.

ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام»[1].

ولذا فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في: كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة[2]، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[3].

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه: وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (أنظر هوامش الصفحات، ١، ٦، ١٠٤، من إحياء النحو). ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟.

ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل ـ فيما أظن ـ على قول الزمخشري فخرج به من حدود التبني والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به[4].

---

(١) السابق ص ٤٩.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) إحياء النحو ص ٥٠

(٤) انظر عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦١.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري):

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم لا وما المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له، والحال. والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات...»[1].

فمن الواضح أن بين الرأيين تقارباً كبيراً، حتى إننا نرى أن الرأي اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأصل أقوى وأمتن من الفرع، فقد جعل إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الخفة، تقابل القول القائل في أيامنا هذه «سكِّن تسلم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معانٍ، شأنها في ذلك شأن الضمة علم للفاعلية وما ألحق بها، والكسرة علم الإضافة، وهذا أقرب إلى تعليل الظواهر اللغوية من ذاك، فضلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من ضعف في تخريج قولهم مثلاً: أصبح الطالب مجتهداً، ولا في مثل: إن الطالب مجتهد، فهل تعد الضمة علماً للإسناد في هذين المثالين أم أنها علم له تلوقعت منحية عنه أخرى.

وبعد هذا العرض، نتساءل عن الجديد في محاولة (إحياء النحو) في ميدان النحو، إن كان الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا هذا الرأي لابن جني وغيره من القدماء، وإن كان الجديد في إنكار العامل، فالقول الذي تقدم عند ابن مضاء أقدم وأقوى، وأما إن كان الجديد في هذه

---

(١) شرح المفصل ٧١/١. وانظر: عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦٢ ـ ٦٥.

المحاولة هو جمع عدد من الأبواب النحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه[1]، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، فيقال في إعراب المبتدأ: إنه مسند إليه ويقال في إعراب الفاعل إنه مسند إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسند إليه، فأن هذا أمر قد تنبه إليه أصحاب علم المعاني في البلاغة. وإن كان لهذا الرأي... نصيب من التجديد، ولكنه عكر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة........ فالفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره[2]».

«[3] ولكن هل يصح إن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة. لا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل.

أما النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة.... فلا بدّ أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملته الاسمية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملته الفعلية ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

(١) وانظر عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد ص ٧٩ ـ ٨٠.
(٢) النحو الجديد ص ٧٩.
(٣) السابق ص ٩٠.

معنى جملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمونه نائب الفاعل.

ولسنا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تجديد للنحو والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول: «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو... فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق، ثم سترى إن إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة هامدة، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فلن يحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي أيضاً»[1].

ومما يجدر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخزومي قد تبنى منهج أستاذه في كتابيه: «في النحو العربي: نقد وتوجيه» و«في النحو العربي قواعد وتطبيق»، يقول: «... وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية[2]»، ويقول في موضع آخر: «والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»[3].

ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثر الأستاذ قوله: «ليست الفتحة علماً لشيء خاص، ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»[4].

---

(١) إحياء النحو، التقديم ص ٣.

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه ص ٦٧.

(٣) السابق ص ٧٠.

(٤) السابق ص ٧٦.

رأي إبراهيم أنيس:

لا نرى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الاعرابية مدلول، لا نراها تحتاج إلى مناقشة طويلة،ويكفي أن نورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثره بقطرب (محمد بن المستنير، ت: ٢٠٦ هـ)، وبأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشادين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض[1]»، ويقول: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره[2]». ويقول: «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً[3]». ويقول قطرب: «وإنما أعربت (العرب) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وامكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان»[1].

ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة. وعلى السياق الذي يحيط بأنشاء الجملة وظروف قولها.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسببين: أولهما: إن الأخ الكريم والصديق الوفي الباحث السعودي الدكتور عبد الهادي الفضلي قد ناقش اراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة[2].

وثانيهما: إن قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر لا يخفى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين. فالقائل: أكرم خالداً محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر. والمفعول خالد رغم تقدمه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي، فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، ففي المثل:

أكرم موسى عيسى

وجب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نظن أن أمر الحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية كان يخفى على الأستاذ أنيس، في الأمثلة التالية:

نحنُ العربُ	نحن العربَ	(على الاختصاص)
الأسدُ	الأسدَ	(على التحذير)
أخاك / الكتابَ	أخوك / الكتابُ	(على الأغراء)
كم كتاباً	كم كتابٍ	(على الأخبار والتكثير)
استوى الماء والخشبةُ	..... والخشبةَ	(على المعية)

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.

(2) دراسات في الإعراب ٦٥ - ٨٦.

ويكفي في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال النحاة العرب القدماء التي تشير إلى أدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية: يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به. . . وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[1]».

ويقول ابن فارس: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب[2]».

ويقول ابن الخشاب: «. . . . وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليهاتلك المعاني التبست[3]. . .».

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معانٍ وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية. وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة منها للخفة كما يرى الباحثان: إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.

رأي الدكتور تمام حسان

يعتمد الدكتور تمام المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

---

(1) الإيضاح ص ٦٩.

(2) الصاحبي ص ٦٦. وانظر ص ٧٧.

(3) المرتجل ص ٣٤.

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها. فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[1]. وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له، يقول: «والحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه[2]». فأخذ تمام حسان من عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنها تتضمن أنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني: «يأخذ بعضها بحجز بعض» وقوله: «هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فازيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه» فيرى أن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

---

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ١٨٩.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١.

المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر:

١ ـ القرائن المادية.
٢ ـ القرائن العقلية.
٣ ـ قرائن التعليق.

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تقسم إلى: مقالية وحالية، والمقالية تقسم إلى معنوية ولفظية، وتضم المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. وأما اللفظية فتضم: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم. ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه، فقرينة التخصيص علاقة سياقية كبرى بها تتحد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) التي هي أعم منها وتشملها جميعاً وتعبر القرائن الصغرى المتفرعة عنها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة في الجملة(١).

فإذا قلت مثلاً: ضربَ زيدٌ عمراً، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من إسند إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على اطلاقه، فطوحته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو.

وإذا قلت(٢): أتيت رغبة في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك... الخ فإنك قد إسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد الغائية. وفي القول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تقيد المعنى وتفيده(٣).

والظرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ وما بعدها.
(٢) السابق ص ١٩٥.
(٣) السابق ص ١٩٥.

الزمني أو المكاني[1]». وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق[2]». «وتقف قرينة الملابسة للهيئات قرينة معنوية دالة على الحال»[3].

وتفسير الذوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الإسناد مثل: طاب محمد نفساً، أو في التعدية: زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم، مثل: اشتريت مترين حريراً[4]. وعلاقة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى[*] والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية[6] تمثل الحركة الإعرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأداة والنغمة. ويقصد بالرتبة ما قصده النحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير. ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف نسقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التوابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور... الخ ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والحال والمفعول به...[7]. وأما الصيغة فانها قرينة لفظية تدل علي الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنفي وفي صيغة الفعل أو الصفة[8]...

أما المطابقة فميدانها الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في

---

(1) السابق ١٩٦.

(٢) السابق ١٩٨.

(٣) السابق ١٩٨.

(٤) السابق ١٩٩.

(٥) السابق ص ١٩٩.

(٦) السابق ص ١٩٩.

(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعدها.

(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائماً اعتماداً على قرائن أخر.

أما الربط فيتم بربط أحد المترابطين كما بين الصلة والموصول والمبتدأ والخبر، والحال وصاحبه والمنعوت ونعته والقسم وجوابه والشرط وجوابه... الخ ويتم الربط بالضمير العائد أو بدخول أحد المترابطين في الآخر، أو بحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشرط[1].

ويتم التضام على وجهين: أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهو ما يسميه «التوارد».

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل النحوي العنصر الآخر فيما يسمى «التلازم» أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى (التنافي). وبها يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية[2].

أما الأداة فهي قرينة لفظية هامة في الاستعمال اللغوي، والأدوات على نوعين، منها ما يدخل على الجمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي تحمل قيماً خلافية تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى[3].

وأخيراً النغمة الصوتية، وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي.

وتكون النغمة قرينة دالة على كثير من الأبواب النحوية، الانفعالية منها بخاصة[4].

ويرى الدكتور تمام إن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل

---

(١) السابق ص ٢١٣.

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعدها.

(٣) السابق ص ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعدها.

النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة[1] وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل.

رأي الدكتور خليل عمايرة(*):

يبدأ الدكتور عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو ظرفية كما يرى ابن هشام) هو إمساك بالحلقة الثانية من التسمية. فهي أما توليدية اسمية أو توليدية فعلية. ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر[2]. فإنها تصبح جملة تحويلية،ولكنها تبقى كما كانت، اسمية أو فعلية؛ لأن العبرة بصدر الأصل. وتكون الجملة التوليدية لغرض الأخبار[3]؛ أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلّا لغرض يتعلق بالمعنى.

تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسين:

١ ـ توليدية اسمية:

أ ـ اسم معرفة + اسم نكرة

ب ـ شبه جملة + اسم نكرة.

---

(١) السابق ص ٢٣١.

(٢) سنذكرها فيما بعد. وانظر «في نحو اللغة وتراكيبها» من ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) إلا في الاستفهامية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمبتدأ المؤخر، وهذا موضع نظر، سنناقشه في فصل أسلوب الاستفهام.

(*) كان هذا الفصل قد أُعدّ ليكون في كتاب آخر مع د. حداد.

٢ ـ توليدية فعلية:

أ ـ فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)

ب ـ فعل + اسم مرفوع + اسم[١] + اسم[٢] + اسم[٣].

جـ ـ فعل + مفعول به ضمير + فاعل

اما عناصر التحويل فهي:

١ ـ الترتيب: وهو في هذا البند آخذ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيبويه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة:

محمدٌ بلَّغَ الرسالةَ.

جملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تنتقل عنده من جملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structure لا يخضع المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على «الحدس» وهو بهذا يخالف العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي. ويضع قاعدة لتحقيق المعنى يفهمها السامع ويحققها المتكلم(١). ويسوق عدداً من الآيات مبيناً أهمية التقديم:

إياك نعبد وإياك نستعين.

فإياي فاعبدون.

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم...

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً.

نحن نرزقكم وإياهم.

الله يعلم ما تحمل كل أنثى.

الله يبسط الرزق لمن يشاء...(٢).

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢) السابق ص ٩٤ ـ ٩٦.

٢ ـ الزيادة: ويقصد بالزيادة إضافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة تكون في صدر الجملة وغالباً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التغيير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وإنما هو اقتضاء سليقي في أوله، قياسي فيما بعد[1]. ولا بد لكل كلمة تزاد في الجملة من أن ترتبط ببؤرتها. فإن كانت تحويلية فعلية فبؤرتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فبؤرتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالبؤرة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب النحوي الذي جاء المبنى الصرفي الذي زيد ممثلاً له وآخذاً حركته، هكذا[2]:

حركة الباب النحوي	الرفع ⊂ الضمة والنون	الرفع ⊂ الضمة الألف، الواو	النصب ⊂ الفتحة، الألف الياء	النصب ....
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له
الممثل الصرفي	يكتب، يدرس، يلعب	علي، خالد، المهندسون هذا، هو...	الدرسَ، إياك، المهندسين	إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقاباً

ويكون ارتباط الكلمات بالبؤرة كما يلي:[3]

(١) السابق ص ٩٦.
(٢) السابق ص ٩٨.
(٣) السابق ص ٩٩.

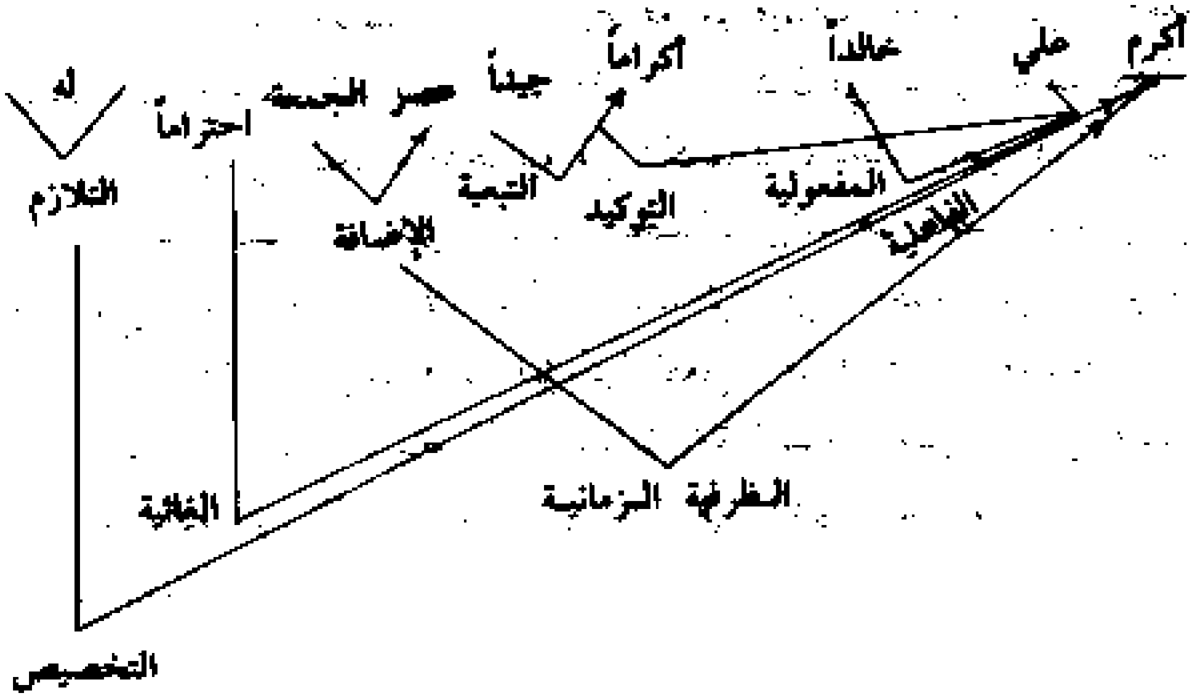

ويري إن هناك عدداً من الأبواب النحوية تقوم على فكرة التلازم،فما جاء فيها من المورفيمات يعد بمثابة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي:[1].

١ ـ الفعل والفاعل

٢ ـ المضاف والمضاف إليه.

٣ ـ الجار والمجرور.

٤ ـ الموصول والصلة.

٥ ـ النعت والمنعوت (والتابع والمتبوع)

وليجمع العناصر التي تحقق المبنى (الحركة الإعرابية وما تجيزه قواعد اللغة وقوانينها) والمعنى الذي هو غاية المتكلم: يضع الرسم التوضيحي التالي[2].

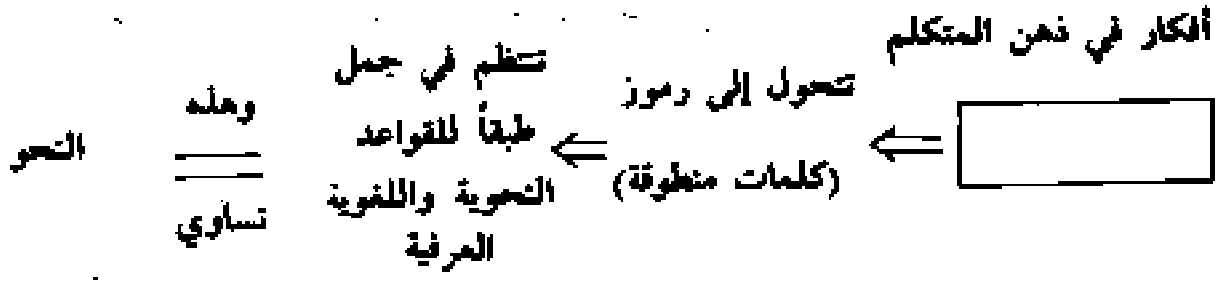

(١) السابق ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٧٥.

وهذا / يساوي: قوانين النحو وقوانين اللغة ⊂ تتضمن

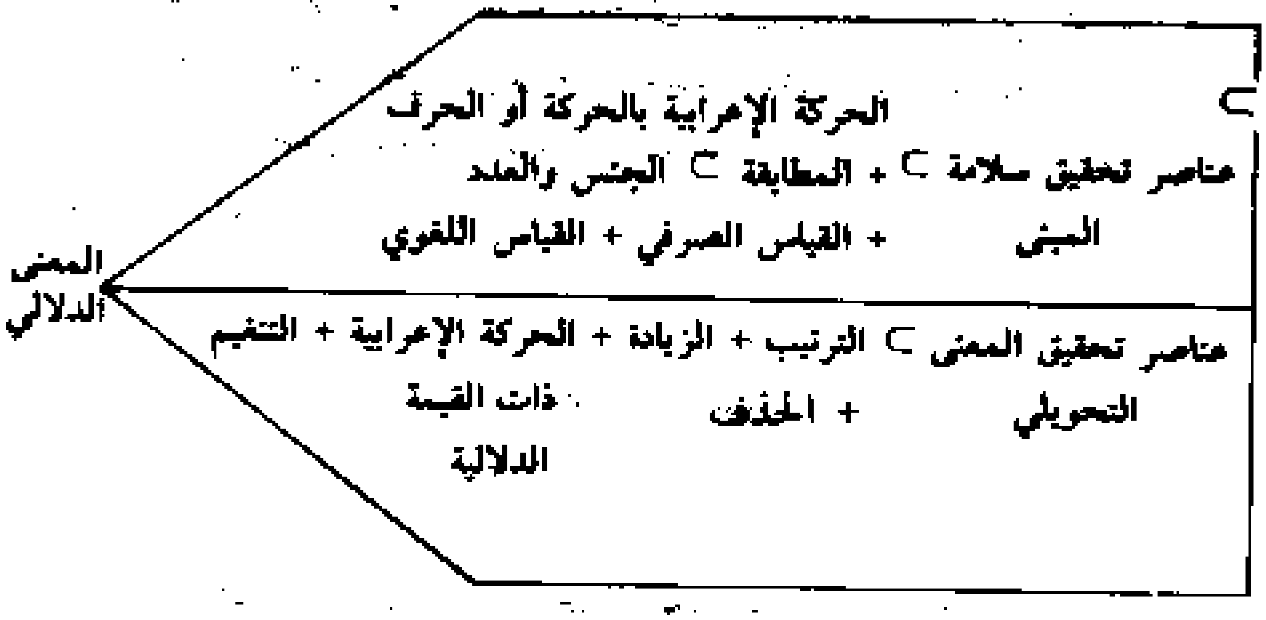

ويرى أن القياس اللغوي من أهم الأسس التي تحقق سلامة المبنى، ويضع لها الرسم التوضيحي التالي(١):

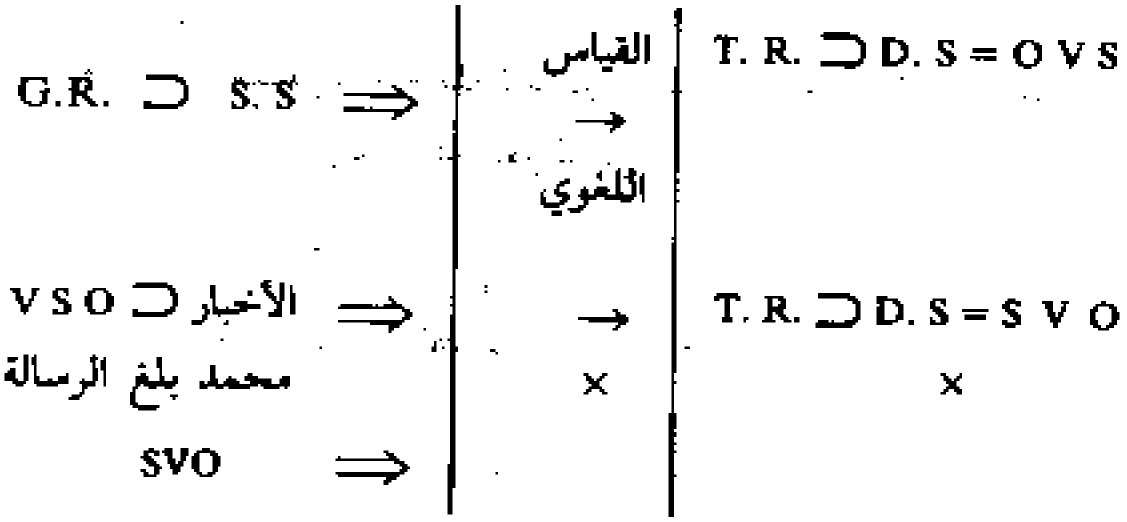

ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) السابق ص ١٨١.

ويش، وحبذا) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستمرار أو الزمن الماضي أو الشروع أو . . . الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي أياً من هذه الكلمات، فإنه ليس بأثر منها، وإنما هو القياس اللغوي الذي يوجب أن يأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي الذي يمثله مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراد نقل الجمل التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المبنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً:

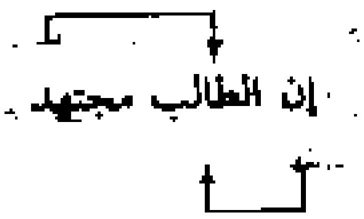

√ع (المسند إليه + المسند)[1] = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.

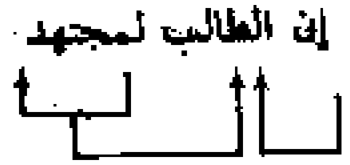

√ع (مسند إليه + √ع (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين.

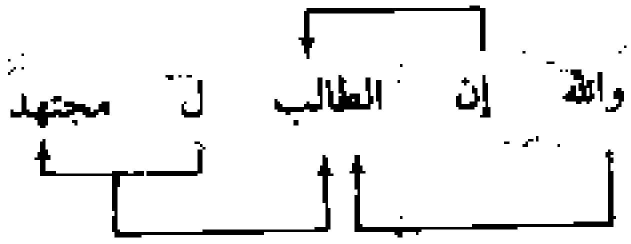

√ع √ع (مسند إليه + √ع (مسند)) = جملة تحويلة اسمية مؤكدة بمؤكدين، والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

---

(١) √ع تعني عنصر توكيد.

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهر (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل. فإن قلت مثلاً:

إن يدرسْ عليٌّ فهو ناجح.

فلا وجود للحركة الإعرابية على (فهو ناجح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، «والقول بها ضرب من العبث».

وفي هذا البند (بند الزيادة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تخريجاً لبابي الاشتغال ولما يسمى «لغة أكلوني البراغيث».

ففي الاشتغال، يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً او مسبوقاً بأداة، هو مفعول به مقدم لغرض التوكيد، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

وفي ضوء هذا الذي توصل إليه يقدم تخريجه للغة أكلوني البراغيث، فالواو أصلاً هي البراغيث كررت ثانية وقدمت على المفعول لكونه ضميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير[1].

٣ ـ الحذف: ويأخذ سنده في قوله في هذا البند مما جاء عند كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية ويتحقق الجزء الرئيس في تعريفها «الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه» ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للتعظيم أو التحقير... الخ.

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة ∅ التي ترمز إلى ركن محذوف، وهو عنصر تحويل.

---

(١) لمزيد من التفصيل في تحليل جملة الشرط وجملة القسم وجملة النداء وجملة المدح والذم، انظر السابق من ص ١٠٠ ـ ١٢٦.

٤ ـ الحركة الإعرابية: ويرى أنها هنا تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر. وهذا يكون في جملة التحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل أو الاسم المنصوبين على المعية، وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محولاً عن حركة الجر بعد كم الخبرية؛ فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها، واهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له؛ يقول راداً على ابن يعيش وابن السراج والأشموني في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب[1].

يقول: «لهؤلاء نقول: إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة» له قيمة وأثر في الافصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والافصاح عنه، فإذا قال المتكلم: الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير. ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة) فأن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه أن غير فونيماً آخر في الكلمة، تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة، ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى . . . وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة»[2].

٥ ـ التنغيم:

يفرق الدكتور عمايرة بين النبر الصرفي الذي يرى أن العربية لا تعيره اهتماماً، بمعنى أن النبر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المبنى الصرفي إلى مبنى

---

(١) وانظر الهمع ١/٤٢، وشرح الأشموني ١/١٩.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

صرفي آخر أو من باب إلى باب صرفي آخر والنبر الدلالي الذي يرى بأن العربية تشارك غيرها في الإعتماد عليه[1].

ويرى أنه يمثل عنصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو التقرير أو التعجب أو التهكم والسخرية أو .... الخ.

ولكن لما لم يكن للنغمة الصوتية دور في الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة، فإن النحاة العرب القدماء قد أهملوها إلى حد كبير.

فيرى الدكتور عمايرة أن هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أما وجود الحركات الإعرابية - عنده - على أواخر الكلم، فإن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياسي ليس غير.

هذه أهم الآراء في فكرة العامل قديماً وحديثاً بين مؤيد ورافض، وهناك آراء لعدد آخر من الباحثين ولكنهم لم يضعوا بديلاً له، أو إنهم وضعوا بديلاً لا يظهر أثره في تعليل الظواهر اللغوية بشكل عملي فأعرضنا عن شرح محاولاتهم في هذه الدراسة.

والذي يراه، أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الاغراء أو الاختصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية. فالجملة:

محمد مجتهد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أن يكون الخبر منصوباً محولاً إلى

---

(1) السابق ص ١٧٣ وما بعدها

الزمن الماضي، في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والجمل:

لم يحضر خالد
لن يقرأ عليٌّ الصحيفة
لا تلعب وقت الدرس
لا رجل في البيت

فقد حصل تغيير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرفي للباب النحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة، ففي الأول انتقلت الحركة من الضمة على الفعل المضارع إلى السكون اقتضاء للحرف (لم) وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الزيادة في الثانية (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة فاقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصر الزيادة (لا) الفتحة على المبتدأ، ونقله عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل: في البيت رجل، واقتضى عنصر الزيادة أيضاً نفي الخبر. أما في الجمل:

المروءة
الضلالَ
نحن العرَب.......
لا تأكلْ سمكاً وتشربَ لبناً
سرتُ والنيلَ
كم كتاباً قرأت

فإنه يرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الخبرية إلى معنى الاغراء والتحذير والاختصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستفهام، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محذوفة تارة جوازاً، وأخرى وجوباً

بإظهارها تنتقل الجملة من باب إلى باب آخر.

فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أنّ) أو الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرّجاء في مثل:

أخذ علي يدرس

حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ فتحول إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها كما في التحذير والاغراء والاختصاص والمعية... الخ، وليست أثراً لعامل ظاهر أو مقدّر، وما كان تقدير النحاة لعامل، وهو فعل متعد، إلا تبريراً للحركة الإعرابية التي هي فتحة، ولو كانت الحركة ضمة لكان الفعل المقدر يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلاً له، كما جاء في قول عضد الدولة لأبي علي الفارسي، ما الذي نصب (علياً) في قولهم: جاء القوم إلا علياً، فأجاب الفارسي: استثنى. فقال عضد الدولة، لِمَ لم يكن امتنع فرفعت.

فإذا اتخذنا لكل جملة بؤرة ترتبط بها بقية الكلمات في الجملة، أو تتصل بها بسبب من المعنى الذي يترتب عليه تغيير في المبنى، واتخذنا من الفعل بؤرة للجملة التوليدية الفعلية، ومن المبتدأ بؤرة للجملة التوليدية الاسمية، فأن كلمات الجملة الأصل في الجملة التوليدية وكلمات الزيادة في الجملة التحويلية ترتبط بالبؤرة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا الارتباط هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا:

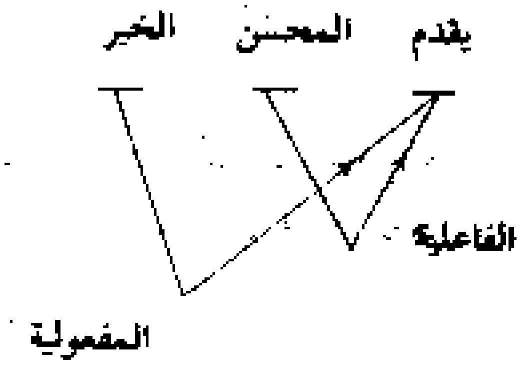

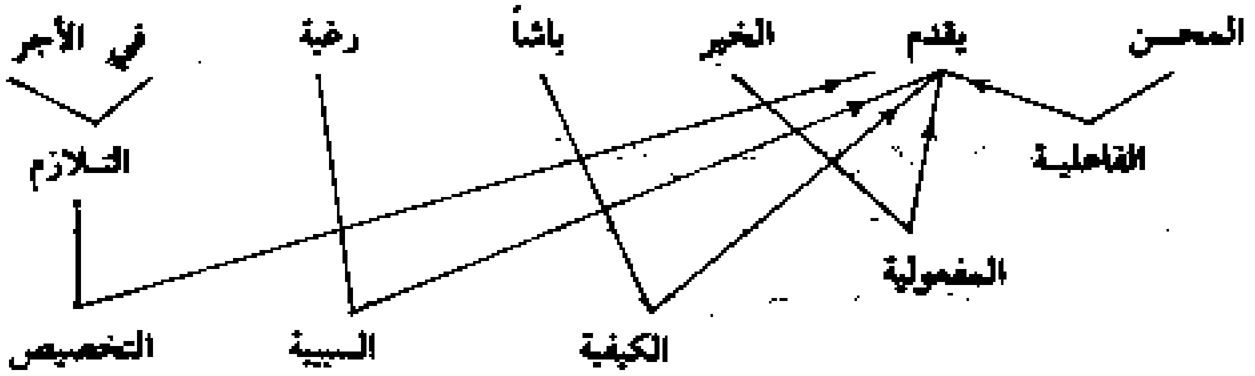

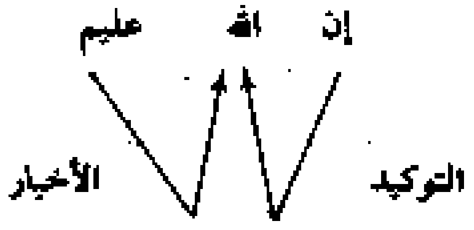

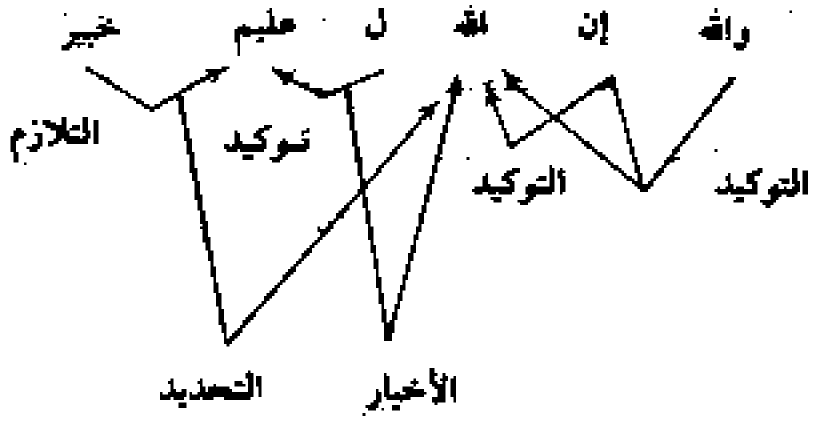

وكنا قد أوضحنا إن هناك كلمات تعامل في العربية كأنها كلمة واحدة فتكون العلاقة بينها علاقة تلازم، كما في: الفعل والفاعل

والجار والمجرور

والمضاف والمضاف إليه

والموصول والصلة

والنعت والمنعوت[1]

وبتحديد العلاقة بين البـؤرة وما يحيط بها ينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي بغيره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة. وبه نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي جرها العامل وتظريته، فنضيف إلى المخطط السابق خطاً آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع بـؤرة الجملة، كما يلي:

الحالة الإعرابية وحركتها	الرفع ⊂ الضمة، الألف الواو ... الخ	الرفع ⊂ كالسابق	النصب ⊂ الفتحة، الألف الياء ... الخ	النصب ⊂ كالسابق
الممثل الصرفي	ينجز، يقرأ يكتب ... الخ	خالد، علي أبوك، الوالدان	الرسالة، الصحيفة الرجلين، المهندسين	رغبة، قراءة إنجازاً ... الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له أو المفعول المطلق
العلاقة بين الأبواب وارتباطها بالبؤرة		الفاعلية	المفعولية	النية

(١) انظر تفصيل القول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة. ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرمي إليه:

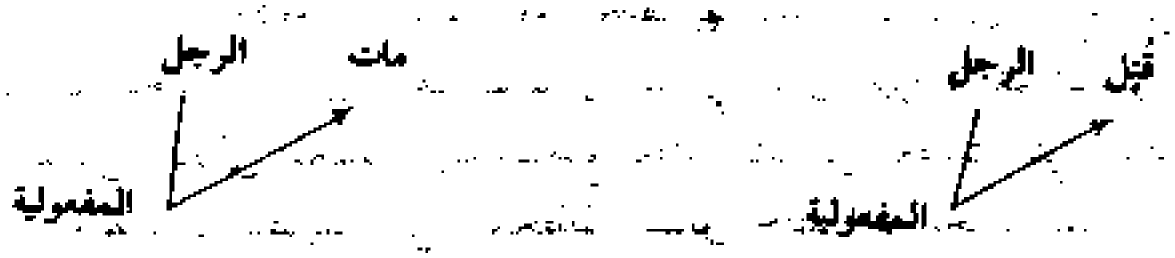

فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الضمة، لأن الباب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء يمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فللممثل الضمة لأنه مفرد، وهذا غاية ما يطلب من المستوى التركيبي فيما يسمي بخط سلامة المبنى [1]، فيتدخل عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حذفاً في الجملة فالجملة تحويلية فعلية فاعلها محذوف، ويبقى المفعول مفعولاً في ارتباطه ببؤرة الجملة، والفاعل غالباً يحذف للجهل به كما في الجملة الأولى أو للعلم به ولوضوحه تاماً كما في الجملة الثانية وما جاء من ضربها على النمط الأول مثل: خلقت السموات والأرض بالقسطاس.

يبعث الإنسان يوم القيامة

يكافأ المحسن على إحسانه

قطعت الشجرة.... الخ

أو من الضرب الثاني وعلى نمطه مثل:

(١) انظر الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

انتصر الجيش
وانهزم العدو.

فالعلاقة بين (قتل) و(الرجل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرجل و(مات) هي علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المبنى بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا:

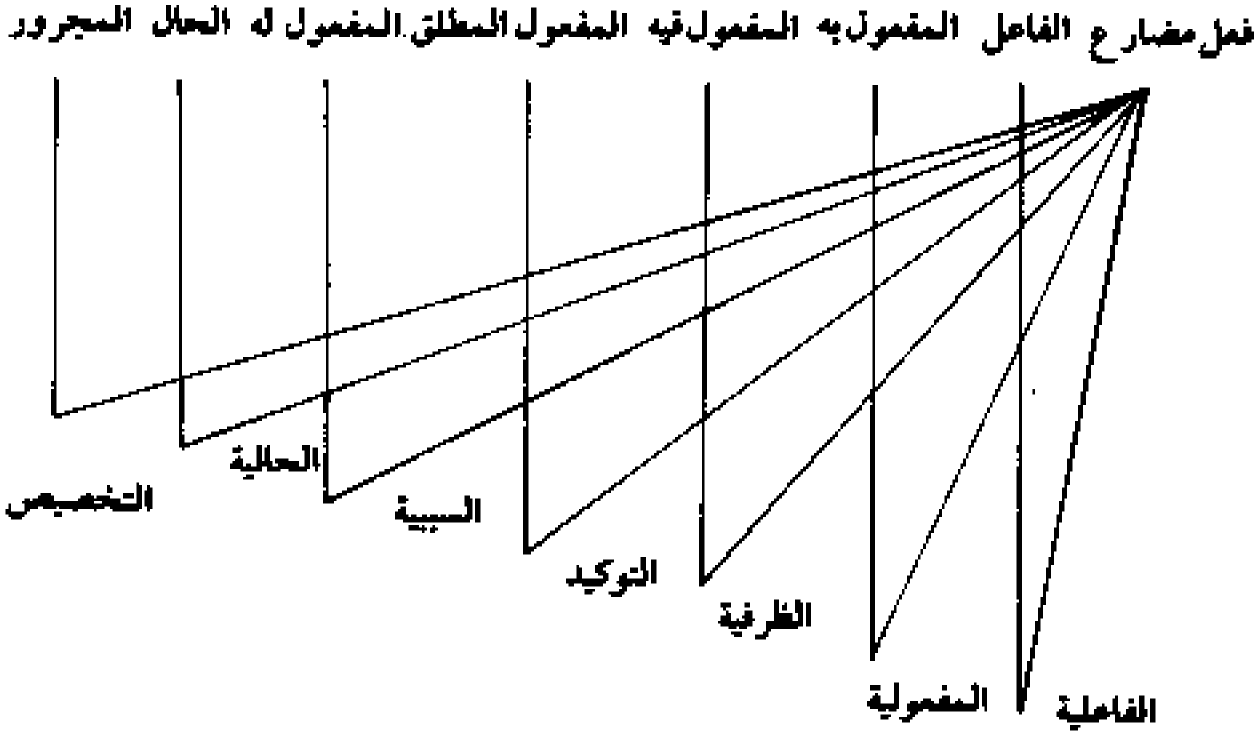

فالكلمة التي تمثل الباب النحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة النصب، وهكذا الحال في المبنى الذي يمثل الباب الرابع والخامس والسادس والسابع. أما الذي يمثل الباب الثامن فيأخذ علامة الجر، فأما علاقة الأبواب بالبؤرة فتحددها الكلمات التي تأتي أسفل الخط (خط الباب النحوي)، وهي كلمات معان، فاعلية، مفعولية، سببية، كيفية، تخصيص، حالية، ظرفية زمانية، ظرفية مكانية.... الخ.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الأخفش
معاني القرآن، ت فائز فارس الحمد، ط ١، محرم ١٤٠٠ هـ تشرين ثاني ١٩٧٩م ، المطبعة العصرية ـ الكويت.

الأزهري:
شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى، الباب الحلبي، مصر.

الاسترابادي، الرضي :
شرح الكافية، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية ـ بيروت ١٣١٠ هـ. ودار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٧٩م.

الأسنوي :
الكوكب الدري ، ت محمد حسن عوّاد، ط ١ ، ١٩٨٥، دار عمّار للنشر والتوزيع ـ عمّان.

الأشموني :
شرح الأشموني ، ت محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠م.

أمين ، أحمد :
ظهر الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ابن الأنباري :
أسرار العربية، ت محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٧م.

الانصاف في مسائل الخلاف ـ ت.محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦١م.

الأندلسي، أبو حيان :
البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٨م.

الأهدل، محمد :
شرح الكواكب الدريّة على شرح متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

برجستراسر :
التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، والطبعة الأخرى بترجمة محمد علي النجار.

البزرة، أحمد مختار :
أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ـ بيروت ١٩٨٥م.

البطليوسي :
كتاب الحلل في صلاح الخلل من كتاب الجمل، ت سعيد عبد الكريم السعودي، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠م.

البغدادي :
خزانة الأدب، ت عبد السلام هارون ١٩٧٦م، طبعة بولاق ١٨٩٦م.

ثعلب :
مجالس ثعلب، ت عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

الجاحظ :
البيان والتبيين ، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

الجرجاني، الشريف :
التعريفات، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٣م.

الجرجاني، عبد القاهر :
دلائل الإعجاز، ت محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة

١٩٦٩م، وت محمد رشيد رضا، دار المعرفة ـ بيروت ١٩٧٨م.

ابن الجزري :
النشر في القراءات العشر، بتصحيح علي محمد الضبّاع، دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن جنّي :
الخصائص ، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،
المحتسب، ت علي نجدي ناصف، المجلس الأعلى للشون الإسلامية ١٣٨٦هـ.

حداد، حنا :
معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم، الرياض ١٩٨٤م.

حسّان، تمام :
اللغة بين الوصفية والمعيارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨م.
اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

ابن خالويه :
إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، منشورات دار الحكمة، دمشق.
الحجّة في القراءات، ت عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١م.

ابن الخشاب :
المرتجل، ت علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.

الرازي، فخر الدين :
نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، ت إبراهيم السامرائي ومحمد بركات أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع ١٩٨٥م.

الرّماني :
معاني الحروف، ت عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣م.

الزجّاج :
معاني القرآن وإعرابه ـ تحقيق عبد الجليل شلبي، المكتبة العصرية ـ بيروت ١٩٧٣م.

الزجّاجي :
الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٩٧٣ .
حروف المعاني، ت د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل طـ ١ ١٩٨٤م.
اللامات ت مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٩م.
مجالس العلماء، ت عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.

أبو زرعة :
حجة القراءات، ت سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٨٢م.

الزمخشري :
الكشاف ـ مطبعة الحلبي، القاهرة ١٩٦٦م.
المفصّل ، دار الجيل، بيروت ١٣٢٣ هـ.

ابن السراج :
الأصول في النحو، ت عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣ .

السكاكي :
مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٣٧ م.

سيبويه :
الكتاب ، طبعة بولاق. وطبعة عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦، ١٩٧٥ م.

السيوطي :
همع الهوامع ت عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥م، وطبعة دار المعرفة ـ بيروت.
الاقتراح. ت محمد علي البنّا، القاهرة ١٩٧٦م، وتحقيق محمد قاسم القاهرة ١٩٧٥م، وطبعة حلب.
الأشباه والنظائر ـ ت طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكلّيات الأزهرية ١٩٧٥م.

الشلوبين :
التوطئة، ت يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة ١٩٧٣م.

الصبّان:
حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة.

الصعيدي :
النحو الجديد، دار الفكر العربي / القاهرة.

طلب، عبد الحميد :
تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.

عبد الباقي، محمد فؤاد :
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر ـ بيروت.

ابن عبد ربه :
العقد الفريد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٢م.

أبو عبيدة :
مجاز القرآن، ت محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر ١٩٧٠م.

ابن عصفور:
شرح الجمل ـ ت صاحب أبو جناح، مؤسسة الكتاب ، بغداد ١٩٨٠م. المقرّب ، ت أحمد عبد الستار الجواري وزميله ، بغداد، مطبعة العاني ١٩٧١م.

ابن عقيل :
شرح ابن عقيل ، ت محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٦٤م.

العكبري :
إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩م.

عمايرة، إسماعيل :
معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة ـ تحت الطبع.

عمايرة، خليل :
ـ في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة ـ جدة ١٩٨٤ م.

- رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر. المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ الكويت ـ عدد ٨، ١٩٨٢.
- البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي. الأقلام عدد ٩.
- النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في التراث العربي. المجلة العالمية للدراسات العربية والإسلامية ـ أمريكا ـ عدد ٣.
- نبر الكلام المنطوق في اللغة العربية بين الوصفية والمعيارية ـ الأقلام.
- سلسلة المعاجم في لسان العرب، من مجلد ١ ـ ٦، مؤسسة الرسالة، تحت الطبع.

ابن فارس :
الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويحي، بيروت ١٩٦٣م.

الفرّاء :
معاني القرآن، ت محمد النجار وزميله، دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.

الفضلي، عبد الهادي :
دراسات في الإعراب، تهامة، السعودية ١٩٨٤م.

القزويني :
الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة.

الكنغراوي :
الموفي في النحو الكوفي، ت، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

المالقي :
رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت أحمد محمد الخرّاط، مجمع اللغة العربية، د ١٩٧٥م.

المبرّد :
المقتضب، ت محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٨ هـ.

ابن مجاهد :
السبعة في القراءات، ت شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.

المخزومي، مهدي :
في النحو العربي - نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، منشورات بيروت ١٩٦٤م.

المُرادي :
الجنى الداني في حروف المعاني، ت فخر الدين قباوة وغيره، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٣م.

مصطفى ، إبراهيم :
إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهر ١٩٣٧م.

ابن مضاء :
الرد على النحاة ، ت شوقي ضيف ١٩٤٧م ، وت محمد البنّا، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٧٩م.

المطرّزي :
المصباح في علم النحو، ت عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة.

ابن منظور :
لسان العرب.

النحاس :
إعراب القرآن، ت زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٧م.

الهروي، علي بن محمد النحوي :
الأزهية في علم الحروف، ت عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٩٧١م.

ابن هشام :
أوضح المسالك، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.
مغني اللبيب. ت محمد محي الدين عبد الحميد، وطبعة أخرى بتحقيق مازن المبارك - دار الفكر ط ٢.

ابن يعيش :
شرح المفصل، دار الطباعة المنيريّة، القاهرة.

الدوريات :
١ - البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية - داوود عبده مجلة الأبحاث/

كلية الآداب / الجامعة الأميركية ١٩٨٣.
٢ - رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية - د.خليل عمايرة ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - عدد ٨، مجلد ٢/١٩٨٢م.

محتويات الكتاب

الإهداء ٣

تقديم (بقلم الأستاذ الدكتور سلمان العاني) ٥

المقدمة ١٥

دليل الرموز الواردة في الكتاب ١٩

الباب الأول: منهج وصفي في التحليل اللغوي ٢١

الخليل بن أحمد وعلل النحو ٢٣

فروق وتوضيح ٣٢

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها ٤٩

الاعراب وظهور فكرة العامل ٥٠

تقسيم العوامل ٥٣

أ ـ العوامل اللفظية: ٥٤

الأفعال ٥٤

الأسماء ٥٧

الأدوات ٥٨

ب ـ العوامل المعنوية: ٦٠

رافع المبتدأ ٦٠

رافع الفعل المضارع ٦١

عامل الصفة (عند الأخفش) ٦١

الصرف ٦١

آراء العلماء في العامل ٦٣

من القدماء:
قطرب (محمد بن المستنير) ٦٥
ابن جني ٦٧
ابن مضاء القرطبي ٦٩
من المحدثين:
إبراهيم مصطفى ٧٣
إبراهيم أنيس ٧٨
تمام حسان ٨٠
خليل عمايرة ٨٥